الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الجمعة 25 نيسان 2025
العدد 5479 السنة التاسعة عشرة
Vendredi 25 Avril 2025 no 5479 19ème année

16 صفحة
100000 ليرة

رأي

تحديث عن السوق الدولي
سيارتك القادمة ستكون صينيّة

6

الانتخابات البلدية

لا تعديل للقانون
مناصفة بيروت رهن الاتفاق الصعب

4

المستقبل «برّا»
مرجعيات طرابلس تسعى إلى التوافق

4

معايير الترشح
القراءة والكتابة لا تكفيان

5

كيف يكون الإعمار أولويّة؟

3 - 2

(الأخبار)

على الخلاف

كيف تقنعون الناس بأنكم دولة تهتم بمواطنيها؟

إبراهيم الأمين

لدى المقارنة بين الدول المتخلّفة وتلك المتقدمة، يُنظر بشكل بديهي إلى مدى تحمّل السلطات المسؤولية تجاه توفير متطلبات العيش الأفضل للمواطنين. وفي حالات الكوارث الطبيعية أو الحروب الوطنية الكبرى، تنصبّ جهود كل السلطات على معالجة آثار الكوارث أو العدوان.

في لبنان، حيث يكثر الحديث عن أهمية التشبّه بسلوكيات الدول المتقدمة، لا يبدو أن هذه القاعدة تسري في مواجهة المتطلبات الأساسية للناس. فيما النكاية السياسية عامل أساسي في تعامل السلطة مع مواطنيها. وتكفي الإشارة إلى العدوان الإسرائيلي المتواصل منذ 76 عاماً، ليتضح أن السلطات المتعاقبة تعاملت مع نتائج العدوان على أنها تتعلق بفئة من اللبنانيين، وليست مسؤوليتهم جميعاً، كما إنها - بالطبع - ليست من مسؤولية السلطات على أنواعها.

نعود اليوم إلى المعزوفة نفسها. فيما يصرّ البعض على اعتبار ملف سلاح المقاومة أولوية لا تتقدم عليها أولوية أخرى، لا يقول لنا المتصدّون للأمر ما الذي سيعود على أهالي المناطق التي تتعرض للعدوان جرّاء هذه الخطوة. فلا هم يقدمون سردية وأدلة على قدرة الدولة على منع العدوان وتوفير الحماية، ولا يُظهرون أدنى اهتمام بأحوال هؤلاء، لا في الحالات الطبيعية، ولا خلال الحرب، ولا في مرحلة إزالة آثار العدوان. وهو ما نواجهه اليوم.

كل ما فعلته السلطة في لبنان، منذ اندلاع العدوان الإسرائيلي، اقتصر على بيانات عامة. وعلى تخصيص مبالغ زهيدة لا توفر علاجاً فعلياً لمسألة إعادة الإعمار، عدا عن الدولة، لا تخصص هذه المناطق بأي نوع من مشاريع التنمية المستدامة. وبعد انتخاب رئيس للبلاد وتشكيل حكومة، لم يقدم الحكم الجديد على أي خطوة نوعية تتعلق بعملية إعادة الإعمار، بل صرف معظم وقته وجهوده داخلياً وخارجياً، لكسب رضى الولايات المتحدة والسعودية اللتين تمارسان وصاية تامة على لبنان اليوم، وبذلت المؤسسات العسكرية والمدنية قصارى جهودها «طمأنة» الخارج، ومن خلفه إسرائيل، بأن لبنان ليس في وارد إغضاب أحد، بما في ذلك إسرائيل.

ما الذي تفعله السلطة؟

تقول لنا إن لا إمكانية لوصول مساعدات لإعادة الإعمار إذا لم يلتزم لبنان برغبة دول الوصاية على صعيد العلاقات العربية والدولية وعلى صعيد قمع المقاومة ونزع سلاحها، وإن الدولة غير قادرة على رصد أموال لإعادة الإعمار، باستثناء بعض أشغال البنى التحتية، وإزالة الركام بطريقة عشوائية.

لكنّ السلطة، في المقابل، تقوم بأمور كثيرة معاكسة. إذ تمنع أي نقاش علمي داخل الحكومة عمّا يمكن أن توفره الدولة من تمويل محلي للإعمار في وقت يعلم الجميع - من وزارة المالية إلى مصرف لبنان والجهات المعنية الأخرى - أن في حساب الخزينة 36 في مصرف لبنان، نحو خمسة مليارات دولار ممنوع الاقتراب منها. كذلك تمنع وصول مساعدات مقترحة من إيران والعراق وجهات مستقلة في أكثر من عاصمة في العالم. لا بل تقوم بكل الإجراءات لمنع وصول مساعدات من هذا النوع.

تستغرب السلطة كيف أن حزباً لبنانياً قادر على صرف نحو مليار دولار في الأشهر الستة الماضية في سياق إزالة آثار العدوان، وتتحرك لوضع عراقيل أمام عمل حزب الله ومؤسساته لتوسيع دائرة عمله في هذا المجال.

> **ملف إعادة الإعمار خارج اهتمام غالبية المسؤولين، فهل يبقى أبناء المناطق المتضررة على صمتهم من دون حراك ضاغط على الدولة والسياسيين؟**

كذلك تتهرّب السلطات من تشكيل هيئة وطنية تُعنى بإعادة الإعمار، ولا تقدم على أي نوع من المبادرات المحلية أو مع اللبنانيين الميسورين في لبنان وخارجه لتوفير تمويل ولو جزئي لصندوق تتولى الهيئة نفسها الإشراف على إنفاق ما يتجمّع فيه.

هل يبقى الناس في حالة صمت واستسلام؟

حتى اللحظة، لا تشعر السلطة بأي ضغط للقيام بما يتوجب عليها القيام به، وهي ليست مهتمة بالأمر أساساً. ويكفي سؤال كبار المسؤولين، من رؤساء ووزراء وغيرهم، عن حجم اهتمامهم اليومي بملف الإعمار، أو حتى السؤال عن أحوال الناس في هذه المناطق. ولا يُطلب من الجيش أو القوى الأمنية تقديم أي مساعدة ممكنة في إزالة آثار العدوان، فيما على الجيش والقوى الأمنية القيام بكل ما يُطمئن الولايات المتحدة ومن خلفها إسرائيل.

وإذا كان حزب الله تحديداً ليس في وارد الدخول في مشكل داخلي مع الدولة وسلطاتها من أجل إطلاق العملية، فإن الأمور قد تتجاوز الحزب، في حال بادر الناس إلى خطوات ممكنة، عبر البلديات والهيئات الأهلية المنتخبة، أو عبر تجمعات سياسية وأهلية لممارسة ضغط سياسي وشعبي وإعلامي على أهل السلطة لإشعارهم بأن الصمت عن حقوق بديهية في السكن والتعليم والصحة بات أمراً صعباً، فكيف إذا كان ممنوعاً البحث في الإيواء وتوفير الأمن والتنمية لبقاء الناس في قراهم وبيوتهم. وهذا التحدي لا يخص قوى بعينها، بل يجب أن يشعر فيه كل من يتحمل المسؤولية، ولا سيما حزب الله وحركة أمل، إضافة إلى بقية القوى والجهات الطامحة إلى احتلال موطئ قدم لدى هذه الفئة من الناس.

هل قلتم إنكم تريدون نزع سلاح المقاومة؟!

150 ألف وحدة سكنية متضرّرة في الجنوب

فؤاد بزي

أخيراً، تحرّكت جرافات وآليات المتعهدين في قرى محافظتي النبطية ولبنان الجنوبي، وبدأت بإزالة أكثر من 5 ملايين متر مكعب من الركام. بعد تأخير قارب الخمسة أشهر، وهو بجزء كبير منه يعود إلى الإجراءات الحكومية البطيئة، وغياب التمويل اللازم، ومطامع المتعهدين الكبار في الجنوب التي أدّت إلى إعادة المناقصات. وقد بدأت البلديات بالإبلاغ عن انطلاق الخطوة الأولى من ورشة إعادة الإعمار برفع ركام المنازل والأبنية المدمرة، والتي وصل عددها إلى 150 ألف وحدة سكنية مدمّرة بشكل كلّي أو جزئي، وفقاً لإحصاء أولي لمجلس الجنوب.

وبعكس رغبات كبار المتعهدين، سيُرفع الركام من قرى الجنوب وستُدفع هذه التكلفة من أموال حكومية بسبب غياب المساعدات الدولية.

بحسب معلومات «الأخبار»، فإن إدارة مجلس الجنوب المشرف على عملية رفع الركام في المنطقة تتخوف من «وقوع المتعهدين بالعجز نتيجة لعدم وجود سيولة كافية». ولا تخفي أبداً «تململ» المتعهدين من قلّة المبالغ المرصودة لإعادة الإعمار، إذ يقارنون بشكل دائم تكلفة رفع الركام اليوم في عام 2025 مع التكلفة ذاتها التي أقرّت لهم إثر رفع الركام الناتج من حرب تموز عام 2006»، والتي بلغت حينها 6,6 دولارات لكلّ متر مكعب من الردم.

ولتذليل هذه العقبة، أعادت المصادر التذكير بـ«طلب مجلس الجنوب تلزيم البلديات إزالة الردم بدلاً من المتعهدين». برأي المجلس، «البلديات أكثر كفاءة، وتريد الانتهاء من العمل بشكل أسرع من المتعهدين لأنها واقعة تحت ضغط الأهالي في البلدات المتضرّرة». ومقابل هذه الأعمال، طرح المجلس حينها الدفع للبلديات بنفس الطريقة، وإعطاءها ما يتبقى من أموال مخصصة لرفع الركام. فتجربة بلديات القرى الحدودية خلال مدة الحرب السنة الماضية كانت أفضل بكثير من تأمين مكبات مخصصة للركام موافق عليها من قبل وزارة البيئة، وهو أمر بيروقراطي حكومي باستخدام آلياتها الخاصة التي تعرّضت بدورها للتدمير.

اليوم، تعمل البلديات إلى جانب المتعهدين الفائزين بالمناقصات الخمس المخصصة لإزالة الركام. فتقوم بتأمين «مقاولين فرعيين» من أبناء القرى الذين يمتلكون معدّات وآليات لرفع الركام. وتجاوزت عقبة تأمين الآليات بالتعاون مع المتعهدين الأساسيين.

أدى إلى تأخير عمليات رفع الردم لأسابيع، بـ«إعادة تدوير الركام في نطاق البلدية»، وفقاً لرئيس اتحاد بلديات بنت جبيل رضا عاشور، إذ «تستفيد البلديات من الركام بردم الطرقات الترابية، والمخططة لتتحوّل إلى طرقات معبّدة في وقت لاحق». بمعنى آخر، يقول عاشور إن «الأمور سلّكت». أما في البلديات التي لا إمكانية لديها لإعادة تدوير الردم، فقد قرّر مجلس الجنوب وضع الركام في مكبات مؤقتة بانتظار انتهاء دراسات الأثر البيئي في وزارة البيئة. وفي حال عدم الموافقة على المكبات المؤقتة، سينقل الردم إلى أماكن أخرى.

على مستوى مسح الأضرار، أكّد مجلس الجنوب إنهاء 80% من العمل، حتى في القرى الحدودية، تقوم الفرق الهندسية بالكشف على الوحدات السكنية المتضرّرة أو المدمرة بشكل كلّي، وفي قرية ميس الجبل على سبيل المثال، بقي ما نسبته 20% فقط من القرية غير ممسوح. وتأخر المسح في الوصول إلى هذه المناطق بسبب الاعتداءات الصهيونية المستمرة على فرق المهندسين، وعدم إزالة كلّ العبوات التي تركها الاحتلال في البيوت. ويشير المجلس إلى «صعوبات مالية تعيق عمل الفرق الهندسية المؤلفة بغالبيتها من مهندسين متطوعين، لا يدفع المجلس لهم سوى بدلات نقل». وعند طلب كشف هندسي تخصصي للأبنية المتصدعة، والمهدّدة بالسقوط، تظهر الصعوبات المالية لعدم قدرة المجلس على تأمين بدلات المهندسين الاختصاصيين.

تقول بأنّ الحرب لن تنتهي أبداً.

وفي سياقٍ متصل، وافق عدد من المهندسين العاملين في منطقة الجنوب على كلام حنّا. واعتبروا الشكوى من تقصير النقابة، في حال صحّت، إنّما تعود للتزام أغلبية المهندسين المقيمين في الجنوب العمل مع هيئات أخرى تقوم بأعمال مسح الأضرار والفحص الإنشائي مثل جهاد البناء.

وقف لإطلاق النار في 27 تشرين الثاني الماضي». ونفى وجود أيّ طلبات عالقة للمساعدة بالقيام بأعمال مسح ميداني لم تتابعها النقابة، متحدّياً إبراز أيّ منها. بحسب حنّا، تنتظر نقابة المهندسين الطلبات من مجلس الجنوب، وتعمل على تلبيتها، كما تنسّق مع محافظَتي لبنان الجنوبي والنبطية، والبلديات لإرسال فرقها الهندسية إلى المواقع المطلوب مسحها، أو حتى التنسيق مع مهندسين خبراء لتأمين دراسات لأوضاع أبنية وطرقات متصدّعة. وذكّر حنّا بقيام نقابة المهندسين بخطوات عملية لتشجيع عملية إعادة الإعمار مثل إلغاء، مؤقّت لكوكبا عند الأمتار المسموح للمهندس إنشاؤها سنوياً، وعدم تقاضي النقابة لرسوم رخص إنشاء الأبنية المهدّمة بسبب الحرب والاعتداءات.

في المقابل، سأل حنا عن الخطط الحكومية لإعادة الإعمار، ووصف المشهد الرسمي في ما يتعلق بعملية إعادة الإعمار بـ«الضياع الشامل»، إذ «لا هيكلية للملف، ولا قرار سياسياً بإطلاق عملية إعادة الإعمار». فالدولة وأجهزتها لم تضع خطةً لليوم التالي بعد انتهاء الحرب، وكأنّها جرى التداول في الفترة الماضية في أخبار عن تقصير نقابة المهندسين في متابعة أعمال المسح الهندسي الميداني في الجنوب. فالنقابة مسؤولة بشكل مباشر عن إرسال الفرق الهندسية المتطوّعة إلى المناطق المتضرّرة بالاعتداءات الصهيونية. وتردّد أنّ انشغال مجلس النقابة بإعداد الموازنة، ومعالجة عدد من الأمور الداخلية، أثّرا على متابعة النقابة لأعمال أكثر إلحاحاً على الأرض، مثل مساعدة مجلس الجنوب والبلديات الجنوبية في مسح الأضرار.

في المقابل، وصف نقيب المهندسين فادي حنّا الكلام بـ«الخيال». وأكّد أنّ «النقابة أرسلت المهندسين إلى منطقة النبطية خلال الحرب وتحت القصف، وبدأت العمل على معالجة أضرار الحرب قبل الوصول إلى

> **ستبلغ التكلفة الإجمالية لرفع الردم 1024 مليار ليرة أي 11,4 مليون دولار**

بتكلفة 3,65 دولارات للمتر المكعب، ومن مدينتي صور والنبطية بتكلفة 5,01 دولارات للمتر المكعب. رغم التفاؤل بتحرّك الآليات صوب الجنوب، ولكنّ الشياطين تبقى كامنة في «التمويل». بحسب دفاتر شروط المناقصات الخمسة لإزالة الركام من قرى ومدن محافظتي النبطية ولبنان الجنوبي، ستبلغ التكلفة الإجمالية لرفع الردم 1024 مليار ليرة، أي 11,4 مليون دولار.

60 مليون دولار

هي تكلفة إصلاح شبكة الكهرباء المتضرّرة في الجنوب، ودُفعت بشكل شبه كامل من قبل شركة كهرباء لبنان.

22

هو عدد المدارس التي دمّرها العدوان، فيما بلغ عدد المدارس المتضرّرة 200.

طلب مجلس الجنوب تلزيم البلديات إزالة الردم (هيثم الموسوي)

300 منزل جاهز للبلديات

تبلّغ مجلس الجنوب من الجالية اللبنانية في أستراليا عن رغبتها بتقديم 300 منزل جاهز على سبيل الهبة للقرى الجنوبية. إلا أنّ المجلس لم يحسم بعد كيفية التصرّف بها. وبحسب التوجه العام، سيقوم المجلس بتسليمها للبلديات التي دمّرت أبنيتها الرسمية لاستخدامها مؤقتاً على شكل مراكز بلدية واجتماعية. وسيقوم المجلس بإدخال هذه الهبة عبر المسار الحكومي، أي بإقرارها بمرسوم في مجلس الوزراء.

سبق لجمعية «وتعاونوا» أن عملت على توفير مجموعة من البيوت الجاهزة، ونشرتها في عدد من القرى الحدودية، لكنّ قوات الاحتلال تعمّدت من يومها وحتى الآن، إلى قصف هذه البيوت وإحراقها وإلقاء قنابل من محلّقات عليها، في سياق العمل على منع عودة الأهالي إلى القرى التي تشهد دماراً واسعاً جرّاء الحرب.

تقرير

أيّ دور تريده دول الوصاية لياسين جابر؟

عندما اختير النائب السابق ياسين جابر وزيراً للمالية في حكومة الرئيس نواف سلام، لم يكن القرار مفاجئاً للمعنيين، إذ إن القرار بتوزيره في هذا الموقع كان قد اتُّخذ حتى ولو شكّل الرئيس نجيب ميقاتي الحكومة. صحيح أن القرار كان بيد الرئيس نبيه بري أولاً وأخيراً، لكنّ الوقائع تشير إلى خلاف ذلك، بمعنى أن رئيس المجلس كان مضطراً إلى السير بهذا الأمر، باعتبار أنها خطوة في سياق الخطوات التي فرضتها الوصاية الأميركية – السعودية على لبنان بعد الحرب الإسرائيلية الأخيرة. حتى إن القوى التي كانت في معرض النقاش تعبّر عن رفضها لتوزير جابر، باعتباره من «فريق النظام القديم»، وجدت نفسها أمام حائط صدّ، سرعان ما تبيّن أن الأميركيين هم من يقفون خلفه، وكذلك الجانب السعودي الذي أسرّ أمام قوى كثيرة في البلاد بأن جابر «واحد من المؤهّلين للعب دور في المسيرة الإصلاحية بعيداً عن النفوذ التقليدي لحزب الله».

وفي مداولات تقرّ بها مصادر وزارية واسعة الاطّلاع، فإن اسم جابر كان قد حُسم مع الرئيس جوزيف عون في وقت مبكر، كما أن الرئيس نواف سلام لم يكن بعيداً عن الأجواء منذ اليوم الأول لبدء مشاورات التأليف، ولم يجد صعوبة في حسم أي جدل مع من حوله بشأن توزير جابر، مستنداً إلى القرار الأميركي - السعودي بدعم الأخير ومنحه «المساحة الكافية» للتعبير عن نفسه، كمصدر سياسي موثوق، وصولاً إلى أن «القوات اللبنانية» التي كانت تناقش موضوع الحقائب السيادية، وكانت تسعى إلى حجز الحقائب الأربع لها، لم تتورّط على الإطلاق في أي موقف سلبي من جابر. ويبدو أن المسألة لا تتصل بموقع وزارة المالية فقط، باعتبار أن الدور المنوط به لجهة إقرار القوانين الخاصة بالوضع المالي، سيكون مدخلاً لدور أوسع على صعيد وضع تصوّر للإدارة المالية والنقدية والاقتصادية الجديدة في البلاد. وفي هذا الإطار، يبدو أن جابر على تواصل وثيق مع المؤسسات الدولية المعنية، ولا سيما مع الجانب الأميركي، وهو لا يهمل تفصيلاً من الخطط المقترحة للبنان، لكنه ليس في وارد القيام بأي خطوة سياسية تجعله في موقع مخالف لتوجّهات الثنائي أمل وحزب الله.

وبحسب مصادر الوزارية المطّلعة، فإن جابر، يستعدّ للعب دور أكبر في المرحلة المقبلة، وثمة تضارب حول مشاركته في الانتخابات النيابية المقبلة، وسط مؤشرات تقول إن أطراف الوصاية الخارجية كانوا مستغربين قرار الرئيس بري إبعاده عن اللائحة النيابية في الدورة السابقة، وقد بدأ الحديث عن «ضرورة أن يكون حاضراً في اللائحة في الدورة المقبلة»، مع كثير من الهمس، حول «أهليته لتولّي أدوار كبيرة، من بينها أن يكون أحد أبرز المرشحين لتولّي رئاسة المجلس النيابي».

وتلفت المصادر إلى أن واشنطن والرياض تفضّلان أن يكون حضور جابر في المؤسسات الرسمية مُغطى بشرعية توفّرها حركة أمل، باعتبار أنه سيكون من الصعب أن يُفرض رئيس لمجلس النواب خلافاً لإرادة الغالبية الشعبية الشيعية التي لا تزال تدعم الثنائي. بالإضافة إلى أن أطراف الوصاية لا يشعرون بأن الشخصيات والوجوه الشيعية التي تعرض نفسها كخيار ثالث تملك من التمثيل ما يمكّنها من التحول إلى رقم صعب في المعادلة، من دون إغفال رغبة قوى الوصاية وأطراف محلية في دعم مرشحين شيعة من خارج الثنائي لكسر احتكاره للمقاعد الشيعية الـ 27 في مجلس النواب.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

علم وخبر

لبنان يرفض تسليم سوريين

فيما تردّد كلام عن طلب وزارة الدفاع السورية إلى لبنان تسليمها عدداً من الشخصيات التي فرّت إلى لبنان بعد سقوط نظام الرئيس السابق بشار الأسد، وأنها أعدّت قائمة تفيد بأنهم موجودون في عدد من المناطق، وتحديداً في جبل محسن والضاحية الجنوبية، لفتت مصادر أمنية معنية بملف التواصل مع سوريا إلى أن لبنان أبلغ الدولة السورية بأن «تسليم هؤلاء لا يمكن أن يتمّ بالشكل الذي تطلبه، ولا يُمكن لجهاز أمني لبناني أن يدخل وينفّذ اعتقالات بحقهم إلا في حال وجود قرار قضائي»، كما أن «تسليمهم يحتاج إلى إذن من القضاء الذي يستدعيهم بداية وإذا لم يحضروا تصدر مذكّرات توقيف بحقهم، وهذا يستدعي أن ترفع الدولة السورية دعاوى أمام القضاء اللبناني»، علماً أن المعلومات المتوافرة لدى الأجهزة تؤكّد أنهم كافراد لم يستقروا في لبنان بل ذهبوا إلى جهات أخرى.

قلق من وضع الجبل

وافق وزير الدفاع الإسرائيلي إسرائيل كاتس على دخول 600 من رجال الدين الدروز السوريين إلى إسرائيل، اليوم، لزيارة مقام النبي شعيب. وهذه هي المرة الأولى التي تسمح فيها إسرائيل لزوار دروز سوريين بقضاء الليل على أن يعودوا في اليوم التالي. وعلمت «الأخبار» أن عدد الذين سجّلوا أسماءهم للزيارة وصلَ إلى 7000، وقالت مصادر مطّلعة إن ذلك «يحصل بمباركة الرئيس السوري أحمد الشرع الذي بدأ يتحدّث عن عدم ممانعته الانضمام إلى الاتفاقات الإبراهيمية». ولفتت إلى أن «هذه التطورات تجعل الطائفة الدرزية في لبنان في وضع مقلق، خصوصاً أن التركيز الإسرائيلي والأميركي على الوضع الدرزي خطير جداً، وهذه الزيارات الدينية تدغدغ مشاعر الدروز وتزيد الضغط على النائب السابق وليد جنبلاط الذي يتّخذ مواقف عالية في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، ويسجّل دائماً اعتراضه على التعاطي الأميركي مع لبنان، ما أدّى إلى «اشتباك» أخيراً بينه وبين المبعوثة الأميركية مورغان أورتاغوس.

التيار عرض مقايضة على بري

علمت «الأخبار» أن وفداً من نواب التيار الوطني الحرّ زار الرئيس نبيه بري قبل الجلسة التي عُقدت أمس في مجلس النواب ونوقشت خلالها القوانين المتعلقة بالانتخابات البلدية. وسعى وفد التيار لإبرام تفاهم مع بري بشأن بلدية بيروت، مطالباً بتكريس المناصفة في القانون مقابل تفاهمات بين الطرفين في الانتخابات البلدية في عدة مناطق، إلا أن بري رفض، مؤكّداً أنّ لا تأجيل للانتخابات، ولن يعقد تفاهمات جانبية، وما يُتفق عليه في الجلسة سيسير به.

يشار إلى أن التيار لا يمانع حصول تحالفات في الانتخابات النيابية مع حركة أمل في بعض الدوائر، مثل بيروت الثانية وجزين والبقاع الغربي.

تقرير

بري يغلق باب تعديل القانون
مناصفة بيروت رهن الأتفاق الصعب

(مروان بو حيدر)

رلى إبراهيم

سقطت كلّ اقتراحات القوانين المتعلّقة بآلية الانتخاب وتشكيل اللوائح في محافظة بيروت، بعدما أحالها رئيس مجلس النواب نبيه بري إلى لجنة مختصّة برئاسة نائب رئيس المجلس الياس بو صعب للوصول إلى حلّ يحفظ المناصفة في العاصمة. عملياً، عدم إقرار أيّ من اقتراحات القوانين وإعطاء بري للنواب مهلة حتى 8 أيار للتوافق وإلا سيدعو إلى جلسة أخرى لمناقشة موضوع بيروت، يعنيان إبقاء الوضع كما هو عليه في القانون الحالي. وقد بدا واضحاً أن رئيس المجلس لا يرغب بإقرار أيّ قانون على قياس منطقة واحدة، ولا هو في وارد إدخال تعديلات على القانون لناحية فرض اللوائح المقفلة أو سواها، ناصحاً القوى الممثّلة في المجلس بالتوافق في ما بينها لحماية التعدّدية. وعبّر النائب علي حسن خليل عن موقف بري المُضمر، فأكّد خلال الجلسة التشريعية أمس أن «دولة الرئيس جاهز لفتح المجلس أمام الأفرقاء في حال توافقهم، شرط ألّا يتطرّق ذلك إلى طرح تغييرات على النظام لأن الموضوع بحاجة إلى نقاش واسع في اللجان؛ ولذلك الأفضل الذهاب إلى تفاهم سياسي».

«فتوى» رئيس المجلس سترغم القوى السياسية التي تتناحر منذ شهر على الحصص في المجلس البلدي على التوافق، بعد تعذّره بسبب رفع كل طرف سقف مطالبه، ما أدّى إلى نشوء ثنائيات تغرّد منفردة ويتوعّد بعضُها بعضاً. وقد تكون نقاشات المجلس النيابي وقرار بري بعدم إقرار أي قانون أو تعديل يخصّ العاصمة، محفّزاً لهذه القوى للعودة إلى التفاهم السياسي الذي كان معتمداً في السنوات السابقة برعاية الرئيسَيْن رفيق الحريري وسعد الحريري، وهو ما عبّر عنه رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي طلب بعض الوقت للوصول إلى حل، «وإذا حصل التوافق فلا تعود ثمة مشكلة، خصوصاً أن العمل جارٍ على التفاهم على لائحة واحدة، ومسؤوليتنا تقتضي أن نحفّز الحلول».

ورغم الإجماع النيابي على حسنات اللوائح المقفلة لناحية إنتاجها مجالس بلدية متجانسة وعلى ضرورة اعتماد لوائح مماثلة لتسيير العمل البلدي ولا سيما أن ثمة أكثر من 165 بلدية مستقيلة اليوم بسبب عدم التوافق بين أعضائها، إلا أن الأكثرية أيضاً - باستثناء التيار والقوات - رأت أن الوقت غير مؤاتٍ لأي تعديل أو استثناء، بمن في ذلك رئيس الحكومة نواف سلام الذي طلب سحب كل القوانين المتعلّقة بالانتخابات البلدية وإرجاء البحث فيها. غير أنه لم يطرح أي حلّ في المقابل ولا شرح كيف سيؤمّن «وحدة العاصمة وصحة التمثيل والتوازن بين صلاحيات المحافظ ورئيس المجلس البلدي».

وقد استغلّ بعض النواب المناسبة لإفراغ كل الطروحات الطائفية التي في جعبتهم، وعلى رأس هؤلاء النائب وضاح الصادق الذي كان قد تقدّم بقانون لسحب صلاحيات محافظ بيروت الأرثوذكسي وإعادتها إلى رئيس المجلس السنّي. وتحت عنوان «عدم رغبته بإضفاء لون طائفي على المشكلة»، قال نائب بيروت إنه لا يمكن استمرار المجلس البلدي للعاصمة بالعمل كما هو الحال، إذ «لا يمكن للرئيس منح إجازة لسكريترته من دون إذن المحافظ». ولاقى الصادق النائب نبيل بدر الذي بدأ بالصراخ رافضاً إقرار قانون «غصباً عن أهالي بيروت»، مطالباً بالمساواة عبر ضمان مناصفة مماثلة في زحلة وبعلبك. أما النائب فؤاد مخزومي الذي وقّع اقتراح القانون الذي ينص في مادته الوحيدة على المناصفة واللوائح المقفلة، فقد تنصّل من توقيعه طالباً سحب القانون إذا كان سينتج «مجلساً منتخباً مسلوب الصلاحية»، فيما اقترح النائب أشرف ريفي «تقسيم بيروت إلى دوائر أسوة بباريس، أو بالأحرى دائرتين للمسيحيين وللمسلمين وتشكيل مجلس أعلى مع إلغاء دور المحافظ».

في المحصّلة، ترك بري النواب يفرغون مكنوناتهم قبل أن يبلغهم بإرجاء البحث في كل القوانين بناءً على رغبة الحكومة، مشجّعاً النواب على التوافق. واللافت أن حزبَي التيار الوطني الحر و«القوات اللبنانية» اللذَيْن لم يتمكّنا في الأيام الماضية من التوافق على أيّ اسم لعضوية المجلس أو على الدخول في لائحة واحدة، نطقا بلسان واحد خلال الجلسة وأيّد أحدُهما الآخر، وهو ما أشار إليه باسيل متوجّهاً إلى النائب جورج عدوان بالقول: «نتفق مع القوات اليوم فقط على الانتخابات البلدية».

> استغل بعض النواب المناسبة لافراغ كل الطروحات الطائفية التي في جعبتهم

تقرير

معايير الترشح للانتخابات البلدية
«القراءة والكتابة» لا تكفيان

زينب حمود

كيف يكون حال بلدة ما عندما يكون رئيس بلديتها جاهلاً بأهم المسائل القانونية والإدارية والهندسية، ورئيسها غير مطّلع مثلاً على القانون البلدي، و«يتبلكم» عندما تسأله عن صلاحياته ومسؤولياته، ويعجز عن إبداء رأيه في مشروع للبلدة أو مخطط توجيهي... يحصل هذا كلّه بالفعل، في ظلّ قانون بلدي لا يفرض على المرشح غير إجادة القراءة والكتابة.

من هنا، يميّز رئيس بلدية كفر ملكي المحامي فاروق حمّود بين بلدية وأخرى. فإلى الظروف المادية والسياسية والأمنية، «يلعب الرئيس وأعضاء المجلس البلدي دوراً أساسياً في نجاح عمل البلدية وتفوّقها، لأنّ رئاسة البلدية في ظلّ الظروف الصعبة التي يمرّ بها البلد اليوم، تتحوّل من منصب زعامي بحت لتحل محلّ الدولة ومؤسساتها. صحيح أنّ الأزمات المالية تنخر جسم البلديات وتعيق عملها، ولكنّ القائد القوي يعرف كيف يعمل في ظروف صعبة ويبتكر الحلول مثل استجداء الهبات وتقديم أفكار لحلّ الأزمات محلياً».

وإلى المعيار العلمي والحد الأدنى من الشهادات، يعدّد حمّود المعايير التي يُستحسن أن يتمتع بها رئيس «الحكومة المصغّرة» من أجل إحلال النظام وإدارة المشاريع والتصدّي عبر الخبرات السابقة، ومهارات الإدارة، والعلاقات العامة الاجتماعية، عدا عن صفات لها علاقة بالتواضع للاستماع إلى الناس، وتحمّل المسؤولية، وأن يكون طموحاً وخلاقاً ومبدعاً». ويشير في هذا الإطار إلى أنّ «هذه المعايير قد لا تجتمع في شخص الرئيس بل يشارك فيها أعضاء المجلس، وقد يحكم الولاء السياسي وصول المرشحين في كثير من الأحيان، ولكن لا ضير أن تختار الأحزاب الأجدر والأنسب فيها، وتدرس السير الذاتية للمرشحين للتوفيق بين الانتماء والولاء الحزبي والمواصفات الشخصية».

من جهته، يرى وزير الداخلية السابق زياد بارود أنه من «الناحية الديموقراطية قد يعدّ البعض اشتراط معيار حيازة شهادة جامعية تقييداً لحرية الترشح. لكن، في رأيي عندما تكون هناك مهمات تنفيذية في موقع المنتخَب، من الواجب وضع شروط لها علاقة بالتحصيل العلمي، علماً أنّ قسماً كبيراً من المهمات يتطلب دراسة القانون والهندسة، ولا يمكن اشتراط وصول مهندس أو محام إلى المنصب، وإن كانت هذه الحال في عدد كبير من البلديات، كما لا يمكن اشتراط تخصص مهني معيّن للترشح بل طلب الحد الأدنى من الشهادة الجامعية. أما المعايير الثانية التي لها علاقة بالكفاءة والجدارة والصفات الشخصية، فلا يمكن قياسها لتكون شرطاً للترشح».

وسبق أن اقترح بارود عام 2010 ضمن مشروع قانون التعديل لقانون الانتخابات البلدية والاختيارية وفي إطار تنفيذ الإصلاحات، إضافة شرط حيازة شهادة جامعية لشخص الرئيس، «لأن القانون البلدي تحديداً في المادة 74 وما يليها يحدد صلاحيات لشخص الرئيس ومهمات تتطلب العلم والمعرفة في بعض الأمور. والمرسوم

> اقترح زياد بارود عام 2010 إضافة شرط حيازة المرشح لرئاسة البلدية شهادة جامعية

الاشتراعي الرقم 118 الصادر عام 1977، ينصّ على تولي رئيس البلدية السلطة التنفيذية في البلدة». تبقى هناك إشكالية أمام إجراء هذا التعديل تتمثّل في آلية انتخاب الرئيس بموجب قانون البلديات بنسخته المعدلة عام 1997 والتي تقوم على التصويت لائحة كاملة للمجلس البلدي ثم ينتخب الأعضاء الفائزون الرئيس، عندها يصعب اشتراط صفة معينة بين الأعضاء للوصول إلى الرئاسة. لذلك، «اقترحتُ في القانون نفسه تعديل الآلية اقترح زياد بارود عام 2010 إضافة شرط حيازة المرشح لرئاسة البلدية شهادة جامعية

والاقتراع مباشرة للرئيس ضمن اللائحة التي يختارها الناخب، وهكذا يشارك الناخب في اختيار الرئيس الذي يمثله بدلاً من أن يختاره أعضاء المجلس وفقاً لمعايير خاصة قد لا تناسبه».

ويسود رأي بين متابعي الشأن البلدي بضرورة تقصير مدة ولاية المجلس البلدي إلى ما دون 6 سنوات، مع شبه إجماع بين مناصري هذا الرأي على ولاية من 5 سنوات، ويعزو حمّود ذلك إلى «استنزاف رئيس البلدية واستهلاك طاقاته وأفكاره الإبداعية، عدا عن أهميّة التجديد وإدخال دمٍ جديد إلى المجلس في ظلّ التطور السريع الذي يحصل في العالم». إلى جانب رأي ينادي بمنع ترشّح الشخص نفسه لأكثر من ولايتين أو ثلاث في المدن الكبرى كما يحصل في بعض دول الخارج. في رأي بارود، «تبقى المشكلة الأكبر في تأمين واردات كافية لتمارس المجالس البلدية مهماتها وإعادة النظر في الرقابة الإدارية المفروضة عليها، فعندما كنت وزيراً للداخلية صُدمت كيف يصادق وزير الداخلية على قرار اتخذه المجلس البلدي بشأن التعويضات، في إطار الرقابة على الإنفاق».

ويشكو رؤساء البلديات من هذه الرقابة مطالبين بـ«تخفيفها وإعادة النظر في شكلها وتوسيع صلاحيات رئيس البلدية»، لأن «البيروقراطية والعودة إلى المحافظ عند شراء دولاب للآلية مثلاً يعرقلان عمل الرئيس، فالعملية تتطلب وقتاً وأحياناً تكون الأمور بحاجة إلى بتّ سريع»، كما يقول حمود. من جهته، يلفت بارود إلى أنه «خلافاً لما يظنه البعض عن وصاية مفتوحة على البلديات، ينصّ القانون على الرقابة في مواضيع محددة، تحتاج إلى مصادقة». ويقترح في هذا الإطار، «التوجّه إلى رقابة لاحقة غير مسبقة بما يخفّف من الروتين الإداري الذي يعرقل سير العمل، غير أنّ البلدية كسلطة منتخَبة يجب أن تتمتع بصلاحيات أوسع. وعندما تقع المخالفة أو سوء استخدام المال العام يجب أن ترتبط آليات المحاسبة بالقضاء وليس بالمحسوبيات السياسية».

يلفت بارود إلى أنه فات الأوان لإحراز أي إصلاح في الانتخابات البلدية الحالية، «فاقتراح تعديل القانون البلدي سبق الاستحقاق بأشهر، ولكنه لا يزال حتى الآن في جوارير مجلس النواب». إلا أنه في اليوم الثاني للاستحقاق الانتخابي يجب أن ينطلق النقاش حول إصلاح القانون البلدي لعلّ الانتخابات البلدية اللاحقة تضمن وصول الأجدر بين المرشحين وتمثيلاً صحيحاً للناخبين وتعزيزاً للديموقراطية.

(أرشيف)

تقرير

المرجعيّات الطرابلسيّة تسعى إلى التوافق

محمد ملص

تستعد مدينة طرابلس لخوض الانتخابات البلديّة في 11 أيار المقبل، وتمتلك المدينة ثاني أكبر مجلس بلدي بعد بيروت، إذ يبلغ عدد أعضائه 24 عضواً، فيما يبلغ عدد الناخبين 641.792 ، يتوزعون على: طرابلس، التبانة، الحدادين، القبة، السويقة، الحديد، النوري، الزاهرية، التل، الرمانة، المهاترة.

ورغم اقتراب موعد الاستحقاق، يسيطر الهدوء على المدينة. لا مؤشّرات على معارك طاحنة للتعبير عن تناقضات سياسيّة؛ ففعلياً، لا يبدو أن الأحزاب والمرجعيّات السياسيّة في وارد «تشغيل» ماكيناتها الانتخابيّة، إمّا لأسباب تتعلّق بالتمويل أو لعدم إشغالها بالانتخابات البلديّة قبل عام من النيابيّة لعدم كشف الأرقام والأحجام لكلّ طرف ومراكمة العداوات.

وعليه، تتجه الأنظار إلى توافق عريض بين معظم مرجعيّات المدينة على عناوين مُحدّدة بالاتفاق على عدم التدخّل في التسميات ومحاولة التقاطع على اسم رئيس من بين المرشحين يكون مؤهّلاً للعمل البلدي من دون أن يكون محسوباً على أي طرف، على أن تلعب الشخصيات السياسية دورها الاستشاري للرئيس عند تشكيل اللائحة والرقابي بعد انتهاء الاستحقاق، من دون التدخّل في حصص وتسميات.

وعلمت «الأخبار» أن النائب فيصل كرامي يقود بالتنسيق مع النواب أشرف ريفي وعبد الكريم كبارة وإيهاب مطر وطه ناجي وشقيق الرئيس نجيب ميقاتي، رجل الأعمال طه ميقاتي، اتصالات ولقاءات لتأكيد هذه العناوين ومُحاولة القفز فوق الخلافات السياسيّة، والاتفاق على ضرورة تمثيل المسيحيين والعلويين في المجلس بعد سنوات من التهميش.

واتفقت هذه المرجعيّات على عدم تحديد خياراتها النهائيّة قبل إقفال باب الترشيح لاختيار الأفضل من بين المرشحين، خصوصاً أنّ السنوات السابقة أدّت إلى مجالس بلديّة غير متجانسة أتاحت التحكّم السياسي في قرارات المجلس ما تسبّب في صراعات بعد الأشهر الأولى من صدور النتائج، إضافة إلى استقالات وانتقادات علنيّة، وحالت دون تنفيذ المشاريع الإنمائيّة وأبقت طرابلس أكثر المدن فقراً على حوض المتوسط.

في المقابل، لا تلحظ أي حركة فعلية لـ«تيّار المستقبل» في الاستحقاق، ولم يُعرف ما إذا كان الأمر سيتغيّر مع اقتراب موعد الانتخابات. وإن كان بعض مسؤوليه يشدّدون على أنّهم يريدون الاتفاق مع ميقاتي من دون مُخالفة أي توافق على مجلس بلدي، خصوصاً أنّ لا قدرة لـ«الزرق» لوجستياً وماديّاً وسياسياً على خوْض غمار المعركة بعدما أعلن الرئيس سعد الحريري أنّ تياره لن يتدخّل فيها.

والحديث عن توافق يتردّد أيضاً على السنة المقربين من ميقاتي المُبتعد حالياً عن تفاصيل المعركة ولم يبدِ بعد دعماً لأي اتجاه.

ويقول معنيون إنّ ما يحصل في طرابلس لم يسمْ بعد إلى درجة التحالف وإنّما التقاطع، كما لن يصل إلى مرحلة التوافق الجامع على اعتبار أنّ بعض الجهات، كشخصيات من المجتمع المدني، لن تكون من ضمن اللائحة الائتلافيّة بعدما حدّدت خياراتها بخوْض المعركة بعيداً من الأحزاب، علماً أنّ مطر كان يتّجه إلى دعم لائحة المجتمع المدني قبل أن يختلف الطرفان على بعض التفاصيل بشأن شكل اللائحة.

ويبدو أن مطر الأكثر حماسةً لخوض المعركة وهو أبدى استعداده لتمويل اللائحة الائتلافيّة ويعمل على إرساء التوافق في المدينة حتّى يكون «عرابها». فيما أشارت مصادر متابعة إلى أنّه سيكون الصندوق المالي للمعركة.

وفي هذا السياق، زار عدد من النواب مفتي طرابلس والشمال، الشيخ محمد إمام، وطلبوا منه رعاية لائحة توافقية للمجلس البلدي. ولكن ما حصل كان مغايراً، عبر التسويق لبعض المرشحين على أنّهم مدعومون من دار الفتوى التي سارعت إلى إصدار بيان نفت فيه «دعمها أو تبنيها لأي لائحة أو شخصية معينة في الانتخابات البلدية، وزج اسم المفتي كطرف أو جهة».

في الخلاصة، لا يحسم المعنيون ما إذا كان التقاطع بين المرجعيات السياسيّة على العناوين العريضة سيستمر أم أنّ الخلافات بينهم ستقطع الطريق على أي توافق بينهم، خصوصاً بعدما تردّد عن إمكانية تشكيل تحالف بين ريفي والنائب السابق مصباح الأحدب.

سراي المنية بلا اتصالات ولا إنترنت

منذ أكثر من أسبوعين، تعاني قائمقامية المنية - الضنية من انقطاع الاتصالات الأرضية والإنترنت، ما أدى إلى بطء شديد في تسيير الأعمال، في وقت تشهد السراي إقبالاً كبيراً من المواطنين للاستحصال على أوراق قيد، ومن عشرات المرشحين من مناطق المنية والضنية لتقديم أوراق ترشّحهم للانتخابات البلدية والاختيارية المقررة في لبنان الشمالي وعكار في 11 أيار المقبل.

وبحسب معلومات «الأخبار»، فإن انقطاع الاتصالات سببه سرقة أسلاك الخطوط الأرضية التابعة لهيئة «أوجيرو» منذ ما يزيد على 15 يوماً، فيما لم تعمل الهيئة بعد على إصلاح الأعطال وتركيب بديل للأسلاك المسروقة.

تحديث عن السوق الدولي: سيارتك القادمة ستكون صينيّة

عامر محسن

هذا المقال ليس دعايةً مدفوعة، أؤكّد لكم. اختيار صناعة السيارات اليوم له هدفان: الأوّل هو أنّي قضيت وقتاً معتبراً أبحث في الشركات الصينية الجديدة، ولا بدّ لهذا الجهد أن يذهب في مكان ما؛ وثانياً والأهمّ، هو أنّ صناعة السيارات العالمية تصلح بامتياز كمثال على القضايا التي سنناقشها بكثرة في المرحلة القادمة، فيما الحرب العالمية على التجارة تتفاعل.

يبدو أنّ البعض لم يفهم بعد معنى أن تحاول أميركا إعادة هندسة الاقتصاد العالمي «بشكلٍ أحاديّ». هذه العملية لا تجري في العادة إلّا بعد حدثٍ من نوع حربٍ عالميّة، أو انهيار إمبراطورية أو أزمة اقتصادية هائلة تشلّ نظام العولمة. أي وضع استثنائي يجبر الجميع على الجلوس والاتفاق على صيغةٍ جديدة للتجارة والتبادل. ما تريد واشنطن فعله اليوم لا يختلف عن «تمثيل» آثار حربٍ عالميّة على الاقتصاد الدولي، ولكن عموم الناس (في الغرب وفي بلادنا) لم تصلهم بعد المفاعيل الماديّة و«الصدمة السعريّة» لحرب ترامب. سنعطي تشبيهاً لتقريب الصورة: بدلاً من أن تفاوض اللاعبين على تعديل قوانين اللعبة بشكلٍ جماعيّ، أنت هنا تقوم بكسر طاولة اللعب بأكملها لكي تجبر الجميع على إعادة تركيبها، وأنت تراهن على أن قوتك ستعطيك القدرة على فرض الشروط التي تناسبك في النظام الجديد - أو تفترض أنّ حظوظك في مثل هذه المواجهة اليوم ستكون أفضل منها بعد عشر سنوات.

هذا يعني، أوّلاً، أنّ كلّ قواعد اللعبة التي نعرفها لم تعد موجودة، كان «السوق الحرّ» بمثابة إطارٍ مرجعيّ - بقواعده وتفاهماته ومؤسساته - واليوم الجميع يرتجل في مرحلة من «انعدام الوزن» ويكتشف ميادين جديدة للمواجهة، من التعريفات الجمركية إلى أسواق الحبوب والمعادن النادرة، واللوجستيات والسفن، وصولاً إلى حقائب اليد الفاخرة. حتى قواعد السوق التقليدية ومعادلاته، كالعلاقة بين سعر الدولار والذهب أو الدولار والفائدة، لا تعود «تعمل» حين يمرّ السوق بتغييراتٍ بنيويّة لا سابق لها. ثانياً، هذا البعد من الحرب التجارية يعني أنّ لا أحد يمكنه أن يتوقّع بدرجةٍ من الوضوح ما الذي سيخرج من الجانب الآخر. اللاعبون أنفسهم لا يعرفون (نحن يمكن أن نحلل نواياهم ومصالحهم وما الذي يسعون إليه، ولكن لا أحد سيحصل على كلّ ما يريده)، ولا الاقتصاديون ولا البنوك ولا المؤسسات الدولية تعرف؛ فكمية المتغيرات هنا كثيرة لدرجة تجعل أي تنبؤ على المدى المتوسط والبعيد ضرباً من المستحيل (كتبت في الماضي عن حدود «القدرة التنبؤية» للعلوم السياسية، وكيف أن علماء السياسة أنفسهم يسخرون من الأمر، فما بالك بتوقعات المحلّل التي تصلك على «واتساب»؟).

المسألة معقّدة بدرجة تعقيد «سلاسل التوريد» العالمية التي تتشابك حول الكوكب اليوم. كما هو معروف مثلاً، فإنّ التجارة البينيّة بين الدّول لم تعد حقّاً «ثنائية» وبينيّة، ومفعول الجمارك لم يعد كما كان في الماضي: حين تستورد أميركا جهازاً إلكترونياً قيمته مئة دولار من الصين، فهي تستورد ربّما عشرين دولاراً قيمة مضافة من الصين، والباقي مكوّنات وبرامج من اليابان وكوريا وأميركا أيضاً، وقد تمّ تصديرها إلى الصين وتركيبها في الجهاز قبل شحنه. أما الشركة التي تمتلك ماركة الجهاز وتبيعه للمستهلك وتجني أكثر الأرباح، فهي غالباً أميركية («آبل» مثلاً). بمعنى آخر، حين تفرض رسوماً عالية على استيراد هذه السلع فأنت فعلياً تعاقب «حلفاءك» وشركات التقانة الأميركية أكثر من تعاقب الصين (التي دورها قد يقتصر على استضافة خطّ التجميع).

من جهةٍ أخرى، قد تكونون سمعتم أنّ الصّين منعت شركاتها من شراء طائرات «بوينغ» المدنيّة، واعتبر الكثيرون ذلك انتصاراً غير مباشر لغريمتها الأوروبية «ايرباص». ولكنّ ترامب يقدر بالمقابل على منع الصين من الاستحصال على طائرات «ايرباص» أيضاً؛ من الأمور البديهية في صناعة الطيران أنك حين تشتري «ايرباص» فإنّ ما يقارب نصف مكوّنات الطائرة سيكون أميركياً، وحين تشتري طائرة «بوينغ» فإنّ قسماً مشابهاً من مكوناتها منشأه أوروبيّ. لهذا السبب، لا يهتمّ الغربيون كثيراً إن «سبقت» شركةٌ أخرى في المبيعات، المهمّ هو أن يحافظوا على هذا الاحتكار الثنائي، وأن تتقاسم شركاتهم كامل عائدات سوق الطيران المدني، وأن يجري ذلك ضمن قدرٍ مقبولٍ من المنافسة (وإن تعثّرت واحدةٌ منهما بشكلٍ جدّيّ، تقوم حكومتها بإنجادها عبر عقودٍ عسكريّةٍ مربحة).

حتّى نأخذ خطوةً إلى الوراء، هناك في كلّ يومٍ احتمالٌ بأن يصاب دونالد ترامب بالذّعر ويتراجع، بخاصة حين يزداد اضطراب الأسواق أو يبدأ تذمّر الناخبين؛ وقد نجده فجأةً يقوم بطرد فريقه الاقتصادي معلناً تغيير أهدافه، أو يلوم المصرف الفدرالي لأنه لم يتعاون معه (ولا ريب في أنّ هذا ما تراهن عليه بينيت وغيرها عبر سياسات العرقلة ومدّ المحادثات). ولكن إن قرّر الرئيس الأميركي فعلاً أن لا عودة إلى الوراء - وبعد حدٍّ معيّن لا يعود الموضوع خياراً - فلا مناص من التجذير بأنّ من يدخل، عن وعيٍ ونية مسبقة، مواجهةً من هذا النوع يكون لا ينويّ، كما يقول المصريون، «يجيبها البرّ». وهو يعرف ثمن خسارة رهانٍ بهذا الحجم، عليه وعلى أميركا، وأن أدوات المواجهة هنا ليست الدبلوماسية والصفقات وحدها، بل التصعيد والتهديد، والإيلام المتبادل، والرهان على أنّ وضع غيره سيكون أكثر هشاشة من وضعه.

هذا كلّه سينتج أياماً عصيبةً ومثيرة، فيما الإمبراطورية تدخل طوراً جديداً مجهولاً في علاقتها مع العالم. علينا أن نذكّر - للمرّة الألف - بأنّ تحوّلات نظام الهيمنة وأزماته لا تعني في ذاتها «نهاية»، أيّ شيء. ما قلناه في المقال الماضي عن استحداث جديّة «التناقضات» في فهم الصّين ينطبق أيضاً على الإمبريالية. أيّ منظّر عارفٍ سيشرح لك أنّ الهيمنة، بطبيعتها، تستدلّ المقاومة والأزمات والحروب، بعضها سيكون «روتينياً» والآخر صراعياً حادّاً. لا أحد يتخيّل حالة هيمنة تكون مطلقة، كاملة، مستقرّة، بلا تناقضات وتحديات، باستثناء التبسيطيين من ذوي «العقل السكوني» (التعبير هنا للرفيق نجيب نصر الله، سمعته منه وأعجبني وإن كنت لا أعرف ما يعنيه بالضبط - هو بالطبع كان يستخدمه ضدّي). تاريخ الرأسمالية، مثلاً، كلّه تاريخ أزماتٍ وانهيارات وتحوّلات، ولكنها لا تزال معنا إلى اليوم. والنقطة الأهمّ هي أنّه حتّى لو افترضنا - كتجربة عقليّة - أنّ «هذه المرّة ستكون مختلفة»، وجاءتنا رسالةٌ من المستقبل تؤكّد أنّ الرأسمالية ستنتهي فعلاً بعد ثلاثين أو أربعين سنة، فهذا ليس له أيّ معنى سياسي على الإطلاق: لا هو يقلّل من مشكلاتنا القائمة ولا يغيّر شيئاً في ما يتوجّب علينا فعله اليوم. المشكلة، بتعابير أخرى، هي أنك إن كنت لا تفكّر بمنهجية، وتخلط بين التحليل والعرافة، فسوف تجد دائماً إشاراتٍ وعلاماتٍ من حولك تؤيّد أيّ سرديّةٍ تشاء.

القادم الجديد

بدايةً، صناعة السيارات هي في ذاتها قطاعٌ مهمٌّ ومعتبر في الاقتصاد العالمي. نحن نتكلّم على ثمانين أو تسعين مليون سيارةٍ جديدة تخرج من المصانع كلّ سنة، قيمتها لا تختلف كثيراً عن قيمة سوق النفط الخام بأكمله (وهي أكثر تركّزاً منه). من ناحيةٍ ثانية، هي أيضاً مثالٌ على الصناعات العالية القيمة التي تحتاج إلى تكنولوجيا ومهارات تراكمية وشبكة توريدٍ هائلة (من المعادن إلى الميكانيك إلى الجلود والأقمشة، والسيارات الكهربائية الحديثة أصبحت أيضاً عبارةً عن بطاريات وكمبيوتر). أذكر في أواخر التسعينيات حين كانت شركاتٌ مثل «بي أم دبليو» تدشّن مصانعها الجديدة وتكرّر أن امتيازها الحقيقي هو في العملية الصناعية التي تتقنها، وأن خطوط الإنتاج لديها لا مثيل لها في العالم. أنت لا تحتاج إلى تصميم سيارةٍ ناجحة وتصنيعها بإتقان فحسب، بل إلى إنتاج الملايين منها بفعالية وتنافسية. أخيراً، فإنّ سوق السيارات الصيني - وهو الأكبر في العالم - يمثّل «مختبراً» مثالياً حتى نتعرّف إلى مستقبل الصناعة ونقيّمها، إذ تتنافس فيه الماركات الصينية والغربية على قدم المساواة (الماركات الأجنبية مثل «تويوتا» و«فولكسفاغن» يتمّ إنتاجها داخل البلد بالتعاون مع شركات صينية، وتُباع كسيارات محلية الصنع).

علينا، أيضاً، أن ننسى الصور النمطية التي نحملها عن السيارات الصينية وفكرة أنها تنافس فقط على السعر وليس على الجودة. هذا كان قبل سنتين، والأمور هناك تتغيّر بسرعة. أصبح من المعروف في الصين وبين العارفين في الصناعة أنّه، في المواصفات والتصنيع والتفاصيل، لا تقلّ الشركات الصينية الجديدة (مثل «نيو» أو «لي» أو «بي واي دي») عن مثيلاتها الغربيّة بشيء، بل وتفوقها في بعض المجالات (وأنا هنا أثق بمراجعات المحترفين وتقييمهم، وكلّهم غربيّون، وليس مراجعات جاري). من المعروف أن الشركات الصينية أصبحت تهيمن على الفئة الرخيصة من سوق السيارات، في وسعك اليوم أن تحصل على سيارة كهربائية صينية صغيرة، من إنتاج شركة مرموقة، بـ6 أو 7 آلاف دولار. لا أحد يمكن أن ينافس مثل هذه الأسعار. هناك مثلاً جيب صيني من شركة غير معروفة، يشبه إلى حدّ بعيد جيب «سوزوكي» الشهير («جيمني»)، وهو كهربائي ببطارية قوية، وشاشات كبيرة للتحكّم وكلّ هذه الأمور، ولكن ثمنه أكثر بقليل من 10 آلف دولار (وأسعار سيارات البنزين التقليدية أكثر تنافسية، إذ في الصين منها فائض إنتاجٍ كبير).

ولكن القصّة الكبيرة اليوم هي أنّ الماركات الصينيّة بدأت تفعل الأمر ذاته في كلّ الفئات. حتّى زمنٍ قصير، كان «حائط الدفاع» عند الشركات الغربية هو أمورٌ مثل النوعية والإتقان والفخامة. ولكن الواضح أن هذا الحاجز قد زال. سوق السيارات الصيني هو الأكبر في العالم بلا منازع: أكثر من ثلث السيارات التي يتم إنتاجها سنوياً تُباع داخل الصّين، وحتى سنةً أو سنتين، كانت شركة مثل «فولكسفاغن» تصرّف أربعين بالمئة من إنتاجها في السوق الصيني، و«بي أم دبليو» و«مرسيدس» وغيرها ليست خلفها بكثير (هذا يشرح أهمية سوق الصين بالنسبة إلى هؤلاء المصدّرين، ولماذا كان الأوروبيون دوماً مترددين في فتح مواجهات تجارية مع بيجينغ). حتّى فترة قريبة، كانت أكثر السيارات الخاصة التي تراها على طرقات الصين تنتمي إلى هذه الماركات الغربية، وكانت تحتكر بالكامل خيارات الطبقات الوسطى والمترفة. ولكن منذ ما يقارب العام، أصبحت مبيعات الشركات الغربية في الصين تنهار انهياراً تاريخيّاً - هبوطٌ يقارب العشرين بالمئة في كلّ فصل. والسبب هو ظهور أكثر من مئة صانع سيارات صينيّ في السنوات الماضية، يتسابقون يومياً في رفع المواصفات وخفض الأسعار: أنت اليوم لا تجد جيباً صينياً يشبه الـ«رانج روفر» ويحاول منافسته، بل تجد عشرة نماذج مختلفة في الفئة نفسها (ما أزال أكتشف كلّ يوم شركات سيارات صينية لم أكن أعرف بوجودها، ولا ريب في أن أكثرها سوف يندمج أو يزول مع اشتداد التنافس وانتقاء الرابحين).

على طريقة «تويوتا» و«لكزس»، أصبحت الشركات الصينية التي تنافس عادةً في الفئات الرخيصة والمتوسّطة، مثل «غيلي» و«شيري» و«بي واي دي»، تنشئ ماركاتٍ خاصّة لإنتاج سياراتٍ فخمة، تستعرض فيها قدراتها على أعلى مستوى (لدى «بي واي دي» اليوم ماركتان من هذا النوع وليس واحدة، «دينزا» و«يانغ وانغ»، وهدفها منافسة أمثال «مرسيدس» و«أودي» و«بورش» - ثمن جيب «يانغ وانغ» الكبير يقارب الـ150 ألف دولار، هو فعلياً «رولس رويس» أو «بنتلي» على هيئة جيب كهربائي رباعي الدفع). شركات التقانة الكبرى، مثل «هواوي» و«شياومي» قد دخلت أيضاً المضمار: سيارة «شياومي» الجديدة هي من الأكثر مبيعاً في الصين، وقد تعرّض المدير التنفيذي لـ«فورد» لانتقاداتٍ حادّة أخيراً حين اعترف أنه، في الأشهر الأخيرة، يستخدمها أساساً حينما يقود بنفسه.

شركات السيارات العالمية تنظر إلى هذه التطوّرات ككارثةٍ حقيقيّة بالمعنى المالي، وحركة أسهمها تعكس هذا الواقع. المفارقة هي أنّ نتائج هؤلاء لا تزال ممتازة في موطنها الأصلي، أوروبا واليابان، وخصوصاً شمال أميركا حيث تبيع هذه الشركات الكثير من السيارات الكبيرة الربحة (من عوارض الفوارق الاجتماعية المتزايدة في أميركا اتساع حجم الطبقة التي تنفق أكثر من أربعين وخمسين ألف دولار على سياراتها). لكنّ هذا النموّ ينقلب إلى السالب حين يُدخل السوق الصيني في الحسبان، والمشكلة الأكبر هي في النظر إلى المستقبل القريب، والتنافس مع الصينيين في أسواق الدول الناشئة، بل وفي أوروبا ذاتها (السيارات الصينية ممنوعة فعلياً من الدخول إلى أميركا). والبوادر واضحة في أسواقٍ مثل المكسيك والبرازيل وغيرها، حيث أصبحت السيارات الصينية تنافس على الهيمنة بعد أن كانت حصتها - قبل سنواتٍ قليلة - تقترب من الصّفر. بالمناسبة، من الأسواق التي تحاول الوكالات الصينية اقتحامها بكثافة حالياً هو سوق الخليج «المغري»، حيث تفتتح مختلف الشركات الصينية منافذ لها هذه الأيام. حتّى شركة «هونغشي»، التي كانت تتخصص بإنتاج السيارات الرسمية لكبار الشخصيات في الصين، قد افتتحت وكالاتٍ لها في الكويت وغيرها، وأصبح في وسعك أن تحصل على السيارة التي يركبها كبار الكوادر في الحزب الشيوعي بأقلّ من 25 ألف دولار (أما السيارة التي يستخدمها شي جينبينغ نفسه، أو أعضاء اللجنة المركزية، فهي أغلى ثمناً بكثير).

أن تعجبك «مرسيدس» أكثر أو نظيرها الصيني هي مسألة تتعلّق بالذوق والتفضيلات ولا تهمّنا كثيراً هنا (لا تثقوا أصلاً بأي شيءٍ أقوله في هذا الإطار، أنا لا أقود ولم أمتلك سيارة في حياتي). ما أعرفه، أخي العربي، هو أنك حين تشتري سيارةً فأنت لن تكون أكثر حرصاً وتمحيصاً من المواطن الصيني. في مقابلةٍ أخيرة عن صناعة السيارات، كانت لهجة المدير التنفيذي لـ«ستيلانتس» (تمتلك «فيات» و«جيب» و«كرايسلر» وغيرها) متشائمة بل و«جنائزية». والسؤال الجائم هو عن المنافسة الصينية ومستقبل الشركات الغربية معها. قال المدير إن المنتجين الصينيين يمتلكون امتيازاً سعرياً عليهم يقارب الثلاثين بالمئة. هذا بالمعنى التجاري يعتبر حاجزاً لا يمكن تجاوزه، وسوف أحاول أن أترجمه بمثالٍ عملي: لدى «بي واي دي» سيارة جيب كبيرة، هي من فئة وحجم جيب «برادو» من «تويوتا». المواصفات متشابهة وبعض المراجعين يجزمون بأن السيارة الصينية تتفوق في بعضها. ولكن المسألة ليست في المقارنة بين المنتجين المتشابهين، بل في أن سعر جيب «بي واي دي» هو أقل من نصف سعر مثيله من «تويوتا» (30 ألف دولار تقريباً مقابل أكثر من 65 ألف دولار لـ«برادو» من دون أي زوائد). أي إن معادلة الشراء ليست في أن تختار بين هذا وذاك، بل بين فئتين سعريّتين مختلفتين: ستحصل على «برادو الصيني» بسعر «فيات» صغيرة، وبسعر «برادو» ستشتري «مرسيدس»، وبسعر الـ«مرسيدس» ستحصل على «مايباخ».

> في كلّ يوم احتمالٌ بأن يصاب ترامب بالذّعر ويتراجع، وحين يزداد اضطراب الأسواق أو يبدأ تذمّر الناخبين: قد نجده فجأةً يقوم بطرد فريقه الاقتصادي معلناً تغيير أهدافه، أو يلوم المصرف الفدرالي لأنه لم يتعاون معه

> صناعة السيارات هي في ذاتها قطاعٌ مهمٌّ ومعتبر في الاقتصاد العالمي. نحن نتكلّم على ثمانين أو تسعين مليون سيارة جديدة تخرج من المصانع كلّ سنة، قيمتها لا تختلف كثيراً عن قيمة سوق النفط الخام بأكمله

المفاجأة والردّ

خلف نظرية التجارة الحرّة قاعدة أساسية مفادها أنّ التجارة الدولية هي نشاطٌ يفيد جميع المشاركين فيه، ولهذا إنه من الواجب تشجيعها في كلّ الظروف. هناك مثالٌ كلاسيكي يستخدم لإثبات هذه الفكرة هو أنه حتى لو افترضنا وجود بلدين في العالم فقط، والاثنان ينتجان ثلاث سلع متماثلة لا أكثر، والبلد الثاني أكثر تنافسية منك فيها كلّها، فسيظلّ من مصلحتك أن تتبادل معه وتتاجر (التعليل تقنيّ بعض الشيء، مختصره أنك ستتخصّص في السلع التي أنت فيها «أكثر تنافسية» بالمعنى النسبي المقارن، وشريكك سيفعل الأمر ذاته، فتزداد فعالية الاقتصاد لدى الاثنين). من جهةٍ أخرى، النظرية العامة عن الجمارك تقول إنّ الحواجز الجمركية تنفع في حالة الدول النامية التي لا تمتلك بعد قاعدة علميّة وصناعيّة، إذ إن صناعاتها لن تمتلك فرصةً للانطلاق من دون حمايةٍ من منافسة الخارج. في الوقت ذاته، يضيف الاقتصاديون، لا تلعب الجمارك أي دورٍ إيجابي في حالة الدول المتقدّمة الثريّة. البعض يعتبر هذه الجمارك ضريبةً على المستهلكين والبعض الآخر يحذّر من أنّه يجعل شركاتك أقلّ فعالية وقدرة على الابتكار (تخيّل الفارق بين أن تنافس باستمرار في سوقٍ فيه سيارات صينية وأوروبية ويابانية تتصارع، وبين أن تكون شركاتك محميّة في سوقها الثري من منافسة الغير ولا تحتاج إلى مواكبتهم).

ما يفعله دونالد ترامب اليوم يتناقض ظاهرياً - بالكامل - مع هاتين القاعدتين (على الهامش: يعترف ترامب وفريقه بأن التعريفات لن تظلّ في مستوياتٍ عالية، أقلّه للدول التي ستدخل مع أميركا في تفاهمات جديدة. حتى المنظرون لاستخدام التعريفات الجمركية أداةً اقتصادية، مثل ستيفن ميران ووزير الخزانة سكوت بسنت، يعتبرون أن الجمارك قد تكون «مفيدة» إلى حدٍّ معيّن، سقفه العشرون في المئة، تصبح بعدها مؤذيةً للاقتصاد). ولكنّ السؤال الأساسي هنا هو عن الصّين وليس عن الجمارك، وبيجينغ تعرف أنها الهدف النهائي خلف كلّ هذه المناورات و«إعادة الترتيب» للنظام العالمي.

ما يعنينا من مثال صناعة السيارات هو أن نذكّر بأنّ ظهور الصّين بهذا الشكل لم يكن أمراً «طبيعياً» أو «متوقّعاً»، كما يستسهل الكثيرون اليوم تقديم المسألة. يشدّد الأكاديمي فنغ وانغ على أنّ صعود الصين بكلّ مراحله كان مفاجئاً للجميع، فقد فاجأ المؤسسة الغربية وخالف توقعاتها مثلما فاجأ القادة الصينيين أنفسهم؛ وأيّ باحثٍ يقول إن إلّه كان يتوقّع وصول الصين بسلاسةٍ إلى هذا المكان، أو إنه كان يعرف - منذ عشر سنوات - أن المصانع الصينية ستصبح أكثر كفاءة من المصانع الألمانية وتنافس سياراتها، فهو يبالغ أو يكذب عليك. مفاجآت المستقبل قد تكون صادمةً أكثر وهذا ما تحاول واشنطن التحكّم فيه (والصين اليوم في الكثير من المجالات لم تعد تعتمد تطوّراً «خطياً»، حيث تتبع من سبقها وتقلّده، بل أصبحت تنتج تقنياتها وأساليبها الخاصة للوصول إلى ما تريد، في أشباه الموصلات والبطاريات والطاقة النووية وغيرها). والموضوع ليس تجارياً واقتصادياً فحسب، على أهمية هذه العوامل، بل هو يتعلّق بالأمن والحرب والسيطرة على المعلومات أيضاً - الحرب، كما نرى من حولنا، أصبحت «صناعيةً» باضطراد، وقدرة الإنتاج قد تقرر من يمتلك الأفضلية في ميادين المستقبل بين قوىً متقاربةٍ تكنولوجياً.

الفكرة الأساسية هي أنّ الأمور التي كنا نقولها في السنوات الماضية، عن أنّ السوق الدولي ليس ملعباً مستوياً يتنافس فيه اللاعبون، وأن الرأسمالية تعمل على «طوابق» مختلفة متمايزة، وأنها تقسيمة سياسية، هذا كلّه لم يعد كلاماً نظرياً بل هو الخطاب الرسمي للبيت الأبيض اليوم. في بداية الحرب التجارية، شرح نائب الرئيس الأميركي بوضوح في مؤتمرٍ صحافي هذه الفكرة، قائلاً ما معناه «إننا في الماضي سمحنا للصين وغيرها بالاستحصال على الصناعات البسيطة، والاعتقاد كان أننا سنتخصص في النشاطات العالية القيمة بديلاً منها، فإذ بهم يزحفون صوب هذه القطاعات وينافسوننا فيها». هنا لبّ الموضوع والسؤال التاريخي، وهو لن ينتهي باتفاقٍ حول الجمارك.

◄ إعلانات رسمية ►

تبليغ مجهول مقام

محكمة الدرجة الأولى في جبل لبنان بعبدا الغرفة الثالثة تدعو المدعى عليه: عدنان عجاج شريف لتبليغ أوراق الدعوى 2011/3043 مدور 2019/8937 المقدمة من المدعين ورثة المرحوم نواف قاووق وهم زوجته سهاد نصر الله وأولاده سعيد ورولا ورانية ورشا نواف قاووق والرامية إلى إبطال القيد باليومي رقم 145 تاريخ 2010/1/12 جزئياً لجهة الأقسام /18/ و/22/ و/25/ من العقار 5921/الشياح وإلا استبدال الأقسام باقسام أخرى وإلزامك مع المدعى عليها رولا عبده فريحة بأن يدفعا للمدعي مبلغ /225000/دولار أميركي معادل للضرر الفعلي اللاحق من جراء استحالة تنفيذ عقد البيع.

يجب حضورك إلى قلم هذه المحكمة لتبلغ الأوراق خلال مهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا فكل تبليغ لك في قلم المحكمة ولصقاً على باب ردهتها يُعتبر صحيحاً.

رئيس القلم
جمانة المصري عويدات

إعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب حسن سرور وكيل غازي عبد النبي عامر لمورثه عبد النبي علي عامر سند بدل ضائع للعقار /2414/ قانا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد ميري وكيل عماد محمد ميره لمورثه محمد حسن ميري سند بدل ضائع للعقار /1041/ حارة صيدا.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب محمد عبد الرزاق كوثراني لمؤكلته ليلى علي حجازي سند بدل ضائع للعقار /875/ المروانية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في المتن
طلبت كارولين روبير الحتي وكيلة سوسو ميلاد روحانا مالكة العقار 7/58 بقنايا سند تمليك بدل عن ضائع باسم المالكة.
للمعترض المُراجعة خلال 15 يوم
أمين السجل العقاري
مايكل حدشيتي

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ النبطية برئاسة القاضي المُكلف أحمد مزهر وعضوية القاضيين المُنتدبين ريم الحجار وفرح مسعود سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 المُستدعى بوجهه: حسين الصعبي المجهول محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المُقدم من المُستدعي: محمد عميس بوكالة المُحامي حسين مروة بموضوع: إزالة شيوع 344/منطقة دير الزهراني العقارية أساس 254/ش/2022 مدور 226/ش/2024 أو توكيل مُحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً لكم والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر سيتم إبلاغكم بقية الأوراق بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.

رئيس القلم
فاطمة فحص

ورفاقك بتسجيل ملكية العقار 1202/ جديدة مرجعيون على اسم المُدعين مُناصفة لدى أمانة السجل العقاري في مرجعيون وتضمينك الرسوم والنفقات. وعليه تدعوك هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار ومُرفقاته تحت طائلة مُتابعة التنفيذ بحقك أصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مُضافاً إليها مُهلة الإنذار.

مأمور التنفيذ
مرفت زبيب

إعلان

أمانة السجل العقاري في بيروت
طلبت منى محمد سعيد البشوتي بصفتها المالكة سند تمليك بدل ضائع باسم المالكة منى سعيد البشوتي بالقسم 12 من العقار رقم/1244/ المزرعة العقارية.
للمُعترض 15 يوم للمُراجعة
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان صادر عن محكمة صور المدنية

غرفة الرئيسة نور الحاج
تدعو هذه المحكمة السيد حنا سالم لطفي للحضور إلى قلم المحكمة لتبلغ أوراق الدعوى الإيجارات المسجلة برقم أساس 2023/80 المقدمة من المدعي اسماعيل محمد الزين وذلك خلال الدوام الرسمي وخلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يُعتبر كل تبليغ لك بواسطة رئيس القلم قانونياً بعد انقضاء المهلة.
رئيس القلم بالتكليف
هشام مسلماني

إعلان

صادر عن دائرة تنفيذ زغرتا
غرفة الرئيس طانيوس الحايك
بالمعاملة التنفيذية 2024/41، المُنفذ إيلي نعيم العيناتي وكيلاه المُحاميان جورج وشرلوت وعاقله، المُنفذ عليه إلياس جرجس إلياس عباس شباط، داريا أصالاً وجهول الإقامة حالياً، السند التنفيذي استنابة دائرة تنفيذ طرابلس بالعدد 2023/436 تاريخ 2024/7/15 القاضية بمُتابعة إجراءات التنفيذ على العقار /308/ داريا. تاريخ محضر وصف العقار 2024/9/4، تاريخ تسجيله 2024/9/10 العقار المطروح للبيع كامل العقار /308/ داريا، مساحته /1198/م2 وهو أرض مُشجرة بأشجار الزيتون الصغيرة والكبيرة. بدل التخمين والطرح /17970/$.
موعد ومكان المزايدة الأربعاء 2025/6/11 موعداً لبيع العقار /308/ داريا بالمزاد العلني الساعة 14:00 أمام رئيس دائرة تنفيذ زغرتا فللراغب بالشراء دفع بدل الطرح نقداً واتخاذ مقاماً له ضمن نطاق الدائرة والاطلاع على قيود الصحيفة العينية للعقار ودفع رسم التسجيل والدلالة.
مأمور التنفيذ
طنوس بو عيسى

إعلان قضائي

تدعو محكمة بداية النبطية برئاسة القاضي المُكلف أحمد مزهر وعُضوية القاضيين المُنتدبين ريم الحجار وفرح مسعود سنداً للمادة 3 من القانون 82/16 المُستدعى بوجهه: حسين الصعبي المجهول محل الإقامة الحُضور إلى قلم المحكمة لاستلام نسخة عن الاستدعاء ومربوطاته المُقدم من المُستدعي: محمد عميس بوكالة المُحامي حسين مروة بموضوع: إزالة شيوع 344/منطقة دير الزهراني العقارية أساس 254/ش/2022 مدور 226/ش/2024 أو توكيل مُحام حيث يُعد مكتبه مقاماً مُختاراً لكم والجواب خلال عشرين يوماً تلي النشر سيتم إبلاغكم بقية الأوراق بواسطة التعليق على باب ردهة المحكمة.

رئيس القلم
فاطمة فحص

فلسطين

الرهان على ترامب في (غير) مكانه
حرب غزة باقية

يحيى دبوق

تستمرّ الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة من دون أي أمل حقيقي في إنهائها، أو حتى التوصل إلى مسار ما من شأنه وضع حدّ لها، في ظلّ إصرار إسرائيل على تحقيق «انتصار كامل» ضدّ حركة «حماس»، والذي يشكّل العقبة الرئيسية أمام أيّ جهد لإيجاد تسوية واقعية. وحوّل هذا الإصرار الصراع إلى حالة من الجمود المستمر، خاصة أن الخسائر المحدودة حتى الآن لدى الجانب الإسرائيلي، لا تدفع مسؤولي الكيان إلى إعادة النظر في إستراتيجيتهم العسكرية والسياسية، والقائمة على استمرار القتال. وفي الوقت نفسه، تشير المعطيات إلى أن إدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لا تمارس أي ضغوط ملموسة على رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، لوضع حدّ للحرب؛ بل على النقيض من ذلك، إذ يظهر أن واشنطن وتل أبيب تتّبعان إستراتيجية مشتركة تقوم على التصعيد واستخدام مزيد من القوة لدفع «حماس» إلى الاستسلام، في ما يؤشّر إلى أن الولايات المتحدة ليست مستعدة لتغيير موقفها في المستقبل القريب، إلا إذا تأثرت مصالحها الإستراتيجية بشكل مباشر، وهو ما لا يُلحظ في الأفق القريب.

وإذ ينتظر بعض المراقبين زيارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، منتصف الشهر المقبل، إلى المنطقة، وتحديداً إلى الرياض وغيرها من عواصم الخليج، معوّلاً على هذه الزيارة في إحداث اختراق في جدار الحرب، فإن هذه الرهانات لا تبدو قائمة على أسس معدّة بها، خاصة أن الإدارة الحالية لا تعطي أولوية لملفّ التطبيع بين السعودية وإسرائيل، والذي كان يشغل سابقتها، وشغل حتى ترامب في ولايته الأولى، باعتباره الخطة الرئيسية لتأمين المصالح الأميركية في المنطقة. كما إن «شهية» الخليجيين، وعلى رأسهم السعودية، للتطبيع مع إسرائيل، تراجعت بوضوح، ولم تعُد الهدف الأعلى لدى المملكة، بعدما باتت الإغراءات الاقتصادية والمالية، والمنعدمة الصلة بالجانب الفلسطيني، الوسيلة الرئيسية لكسب رضى الأميركيين، في معادلة مالية لا تقلّ أهمية لدى واشنطن.

ويضاف إلى ما تقدّم، أن ترامب أكد، خلال زيارة نتنياهو الأخيرة إلى البيت الأبيض، أن كلا الجانبين «على الصفحة نفسها» في ما يتعلّق بالتعامل مع الصراع في غزة، في ما أتبأ بوجود تنسيق كامل بين الجانبين حول هذا الملف، وجعل أي محاولات دولية لإنهاء الحرب، سواء من فرنسا أو غيرها من الدول الأوروبية التي سعت في الآونة الأخيرة إلى حلحلة العقد، بلا جدوى. وعلى أي حال، فإن الثابت الحالي هو أن الولايات المتحدة لا تملك خطة فعالة لإنهاء الصراع، وهي تتماشى مع الطرح الإسرائيلي كما هو، وتبرّره وتدعو إليه، الأمر الذي يزيد من حالة التشاؤم بشأن احتمالية الوصول إلى حلّ قريب. والواقع أن اتفاق وقف إطلاق النار من أساسه، والذي لم يُستكمل تنفيذه، كان نتيجة «ظرف استثنائي»، وليس نتيجة سياسة ثابتة أو رؤية إستراتيجية. ولذا، وبعد انتهاء المرحلة الأولى من الصفقة، عادت إسرائيل إلى تكثيف عملياتها العسكرية في غزة، ما عكس غياب أيّ رغبة حقيقية في التوصل إلى تسويات. أما الموقف الأميركي الحالي، فيلخّصه سلوك المبعوث الأميركي إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، الذي توقف عن الإدلاء بتصريحات مباشرة حول الصراع، وتغيرت لديه الأولويات.

إجمالاً، وفي انتظار المتغيرات غير الملحوظة حالياً، يبدو الواقع مليئاً بالتشاؤم والضبابية، فيما ليست ثمة مؤشرات حقيقية إلى نهاية قريبة للصراع. أما الكلفة الإنسانية والمعاناة اليومية للشعب الفلسطيني، فما تزال غائبة عن الحسابات السياسية، بل هي مطلوبة لذاتها في إسرائيل، ومغضوض الطرف عنها أميركياً.

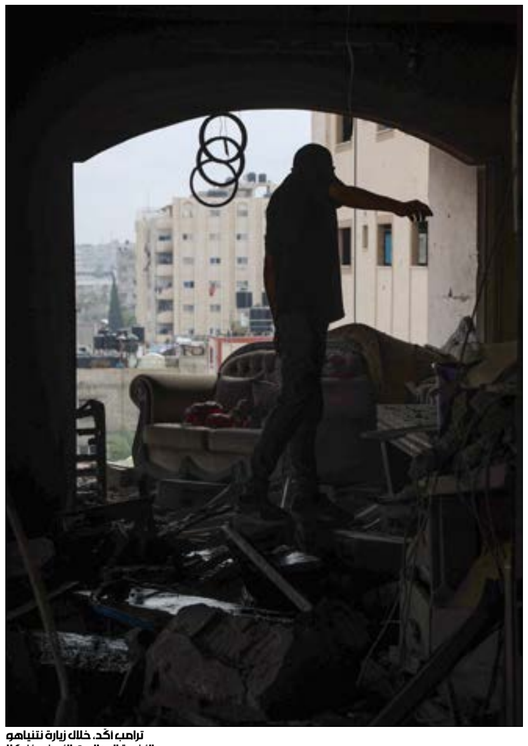

ترامب أكد، خلال زيارة نتنياهو الأخيرة إلى البيت الأبيض، أن كلا الجانبين «على الصفحة نفسها» في ما يتعلق بغزة (أ ف ب)

عودة رئيس «الموساد» إلى طاولة التفاوض

في تطوّر لافت، كشفت «القناة 12» الإسرائيلية أن رئيس الوزراء القطري، محمد بن عبد الرحمن، عقد، ليل أمس في الدوحة، اجتماعاً مع رئيس جهاز «الموساد» الإسرائيلي، ديفيد برنياع، وذلك بعد لقاء الأول الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، في واشنطن، قبل يومين، في ما يعكس تصاعد وتيرة التحرّكات الدبلوماسية بشأن مفاوضات تبادل الأسرى بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية. وأشارت القناة إلى أن طائرة رئيس الموساد وصلت بالفعل إلى العاصمة القطرية مساء أمس، وإن كان اللقاء جرى بعيداً عن الإعلام، كما العادة.

من جانبه، أفاد مراسل موقع «الالا» العبري، بارك رافيد، بأن هذه هي الزيارة الأولى لرئيس «الموساد»، إلى قطر منذ توقيع صفقة تبادل الأسرى في كانون الثاني/ يناير الماضي، ومنذ أن نقل رئيس الحكومة الإسرائيلية، بنيامين نتنياهو، مسؤولية ملف المفاوضات إلى وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي، رون ديرمر. وأضاف رافيد أن «زيارة رئيس الوزراء القطري إلى واشنطن ولقاءاته مع ترامب والمبعوث ستيف ويتكوف، تطرّقت إلى الجهود الرامية لإبرام صفقة تبادل جديدة، ما يعني أن رئيس الموساد استعاد دوره المباشر في هذا الملف».

وفي موازاة ذلك، هدّد رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، إيال زامير، بأنه «في حال عدم إحراز تقدّم قريب في ملف إعادة المختطفين، فسيجري توسيع نطاق العمليات العسكرية بشكل متعاظم في قطاع غزة»، مشيراً إلى «مواصلة الضغط العملياتي وتضييق الخناق على حركة حماس بأقصى ما يمكن». وجاء هذا في وقت ذكرت فيه قناة «كان» العبرية أن المستوى الأمني في الكيان عرض، مساء أمس، أمام «الكابينت»، خطة للسيطرة على مساحات واسعة من القطاع، كجزء من استراتيجية توسيع النشاط العسكري. وتشمل الخطة السيطرة على أراض في غزة، وتولّي مسؤولية الإشراف على المساعدات الإنسانية من دون توزيعها فعلياً، إلى جانب شنّ عمليات قتالية مكثّفة تتضمّن استدعاء، وحدات من الاحتياط. وبحسب القناة، فإن المؤسسة الأمنية قرّرت عرض هذه الخطوة على الوزراء «من دون وجود نية فورية لتطبيقها، في انتظار استنفاد ما تبقّى من أسابيع التفاوض مع حماس». أما في ما يخصّ المساعدات الإنسانية، فأكّدت مصادر عسكرية أن «الجيش الإسرائيلي لن يتولّى عملية التوزيع أو التواصل المباشر مع السكان، بل سيقتصر دوره على الدعم اللوجستي للأنشطة التي تنفّذها شركات خاصة»، بحسب ما تنصّ عليه الخطة التي طُرحت للنقاش.

في المقابل، نقل موقع «الالا» عن مصادر عسكرية إسرائيلية قولها إن الجيش يتوقّع أن تلجأ «حماس» إلى تكتيكات أقرب إلى «حرب العصابات»، من خلال عمليات قنص محدّدة، ونصب كمائن، وتنفيذ هجمات مركّبة. الأمر الذي دفع الجيش إلى تعزيز دفاعاته في المواقع العسكرية القريبة من المنطقة العازلة.

(الأخبار)

> ينتظر بعض المراقبين زيارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، منتصف الشهر المقبل، إلى المنطقة

تقرير

أميركا تبحث عن انتصار مفقود في اليمن

لقمان عبد الله

تؤكد الأحداث في اليمن أن الولايات المتحدة لا ترى هذا البلد إلا بمنظار الأمن الملاحي الدولي، وتصنّف الإستراتيجية المتبَعة لأمن الممرات العالمية، ومنها البحر الأحمر، على أنها أمن قومي أميركي، فيما أُدرج، أخيراً، التهديد اليمني لإسرائيل تحت تصنيف حفظ مصالح الحلفاء، والمقصود هنا تل أبيب حصراً. وعلى هذه الخلفية، لا يفتأ حلفاء واشنطن في الخليج، ولا سيما السعودية والإمارات، يعيبون عليها إمساكها العصا من الوسط في الحرب التي شنّوها على اليمن عام 2015، واكتفاءها بالمعونة الاستخباراتية واللوجستية. ويرى هؤلاء أنه لو استخدمت الولايات المتحدة في تلك الحرب، القوة نفسها المستخدمة حالياً، لكانوا انتصروا على صنعاء، بينما في الحالة الإسرائيلية، تدخّلت واشنطن بشكل مباشر، وجنّدت كل إمكاناتها الجوية والبحرية والاستخباراتية، بل حاولت تكراراً تطويع الرياض وأبو ظبي للانخراط في العدوان دفاعاً عن المصالح الإسرائيلية، بذريعة أمن الممرات.

وبالفعل، فإن مقاربات الإعلام الأميركي والتقارير الرسمية والمراسلات والأبحاث، تنطلق جميعها من نقطة مركزية تتمثّل في باب المندب وقناة السويس. وحتى وزير الدفاع الأميركي، بيت هيغسيث، قال، في محادثة على تطبيق «سيغنال»، إن «الأمر لا يتعلّق بالحوثيين. أراه من منظورين: الأول استعادة حرية الملاحة، وهي مصلحة وطنية جوهرية؛ والثاني، إعادة إرساء الردع الذي قوّضه الرئيس السابق، جو بايدن». وبناءً على ذلك، أقرّ «المعهد البحري الأميركي»، في تقرير قدّمه إلى الكونغرس الثلاثاء الماضي، بأن «اليمن دولة تعاني من الصراع على طول مضيق باب المندب الإستراتيجي، أحد أكثر ممرات الشحن نشاطاً في العالم»، مضيفاً أن «الحوثيين المدعومين من إيران يشنّون عدداً من الهجمات على الشحن الدولي منذ أكتوبر 2023، بهدف ظاهري هو إجبار إسرائيل على إنهاء حربها مع حماس». وفي ما يتصل بهذه النقطة الأخيرة تحديداً، تدأب الدعاية الأميركية، بشكل واضح، خصوصاً في ظل إدارة دونالد ترامب، على التشكيك في حقيقة مساندة «أنصار الله» للقضية الفلسطينية، حتى لا تحرج حلفاءها العرب في حال انضمامهم إلى هجوم بري إلى جانب القوات الأميركية المتقدّم في اتجاه مناطق سيطرة حكومة صنعاء؛ كما إن لازمة «تبعية» الحركة لإيران تكاد لا تفارق أيّ موقف مهما كان شأنه.

> رغم مرور أكثر من 5 أسابيع على العدوان، إلا أن أهدافه لم تتحقّق ولا يظهر أي سبيل لتحقيقها

وبمعزل عن تلك الادعاءات، فإن العدوان الذي مرّت عليه أكثر من خمسة أسابيع، لا يبدو أنه حقّق أهدافه أو أنه في طريقه إلى تحقيقها. إذ إن الشحن التجاري في باب المندب وقناة السويس ما يزال مضطرباً، بينما يزداد الردع تآكلاً مع مرور الوقت. وفي هذا الإطار، يقول الخبير البحري في «كلية كينغز كوليدج لندن»، اليسيو باتالانو، إنه «إذا كان الأمر يتعلّق بحرية الملاحة، فهو غير مجدٍ»، مضيفاً: «كيف يُمكن دعم فكرة أن منطقة المحيطين الهندي والهادئ هي الأولوية، ومع ذلك تُسحب عناصر بالغة الأهمية في تلك المنطقة لمصلحة عمليات في الشرق الأوسط؟». والواقع أن فشل الضربات أدّى إلى وضع واشنطن أمام تحدٍّ غير مسبوق، فيما لا يظهر أيّ مؤشر إلى وجود إستراتيجية لديها للخروج من هذا المأزق. وإذ لم يعد أمام الإدارة الأميركية سوى التعويل على الحلفاء المحليين في اليمن، فإن الضربات الجوية تتركز حالياً على استهداف الخطوط الأمامية لـ«أنصار الله» على جبهات الداخل، في محاولة لإنهاك قدرات الحركة الدفاعية، ثمّ تمكين خصومها من الهجوم الذي يُحضَّر له.

وعلى خلفية ذلك، بدأت وسائل الإعلام الأميركية تشكّك في جدوى هذه الحرب، وتسخر من الطريقة التي يديرها بها البيت الأبيض. إذ قالت مجلة «فورين بوليسي» إن «العملية التي نوقشت في محادثة عبر تطبيق سيغنال تضمنت عن طريق الخطأ صحافياً، فشلت حتى الآن في تحقيق أي من أهدافها المعلنة. وأصبحت بعض المشكلات الكبيرة واضحة، ما يؤكد مدى صعوبة تحويل الخطاب العضلي إلى نتائج واقعية بالنسبة إلى ترامب». ويأتي ذلك في وقت لا تكفّ فيه الولايات المتحدة عن ممارسة التضليل وتزوير الحقائق وادّعاء الانتصارات المزيّفة وتبرير قتل المدنيين اليمنيين، وهو ما يلاقيها فيه الإعلام الخليجي، وخصوصاً السعودي والإماراتي، باستخدام أسلوب إسرائيل في اتهام حركة «حماس» بأنها المتسبّب في الحرب. لا بل يذهب الإعلام المذكور إلى التقليل من شأن فشل الضربات الأميركية، مثلما فعلت قناة «الحدث» التي أوردت، قبل أيام، تقريراً قالت فيه إن الأميركيين لم يستخدموا في الضربات الجوية الطائرات الشبحية «بي 2»، واصفة الحديث عن استخدامها بأنه «مزاعم حوثية»، في تناقض واضح مع الاعترافات الأميركية نفسها، وعلى رأسها الرسالتان الموجّهتان من ترامب إلى كل من رئيس مجلس النواب ورئيس مجلس الشيوخ المؤقت، واللتان قال فيهما إنه «بناء على توجيهي، بدأت قوات القيادة المركزية الأميركية تنفيذ ضربات واسعة النطاق في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون في اليمن، بهدف القضاء على القدرات التي يستخدمونها لمهاجمة القوات الأميركية والسفن التجارية في البحر الأحمر والمياه المحيطة. شاركت في هذه الضربات سفن وطائرات تابعة للبحرية الأميركية، بالإضافة إلى قاذفات وطائرات مقاتلة ومسيّرة تابعة للقوات الجوية الأميركية».

بدأت وسائل الإعلام الأميركية تشكّك في جدوى الحرب على اليمن (أ ف ب)

تقرير

حظر «إخوان الأردن» يتفاعل: للانقضاض على المقاومة الآن

لعلها ليست مصادفة أنه حين كانت قوات الأمن الأردنية تداهم، أول أمس، مقار جماعة «الإخوان المسلمين» في أنحاء المملكة لإغلاقها تطبيقاً لقرار السلطات بحظرها، كان ملك الأردن، عبدالله الثاني، في ضيافة ولي العهد السعودي، محمد بن سلمان. ومما يجمع بين الرجلين العداء للجماعة بوصفها التهديد الأول للأنظمة الملكية العربية، وخصوصاً في الخليج الذي يتأثر كثيراً بما يجري حوله، وتسعى دوله دائماً لوأد أي صعود للجماعة في موضعه استباقاً.

وإذ يقبع الحكم الأردني في وضع حسّاس ومحرج منذ بداية العدوان الوحشي الإسرائيلي على قطاع غزة، نظراً إلى تركيبته السكانية المحكومة بالتفاعل مع ما يجري على الجانب الآخر (الغربي) من الحدود، فإن الانقضاض على جماعة «الإخوان» باعتبارها عاكسة للمزاج المؤيد لحركة «حماس» في المملكة، كان مسألة وقت فقط. في حين أن الجانب الشرقي للحدود الأردنية، أي السعودية ومن خلفها العمق الخليجي، بدا هو الآخر في انتظار التوقيت المناسب لدعم التحرك السلطوي الأردني، وهو الموجوس بما جرى في مصر مطلع العقد الماضي، وأضطراره إلى إنفاق عشرات مليارات الدولارات لإسقاط حكم الجماعة هناك.

وفي حالة الأردن، يعبّر قرار السلطات عن قناعتها بإمكانية التحرك الآن ضد الجماعة، مع شعورها بأنها تمكّنت من امتصاص غضب الشارع الذي ألهبه العدوان على غزة، حين اضطرت إلى مسايرة المزاج المؤيد لحركة «حماس»، والذي تحرّكه بشكل أساسي جماعة «الإخوان».

وإذ تعتبر السلطات أن الكلفة المرتفعة لخيار المقاومة في غزة نظراً إلى شراسة الهجوم الإسرائيلي على القطاع والمدعوم غربياً بلا أي تحفّظ، تتيح لها التحرّك تحت عنوان خفيّ هو تجنيب الأردنيين فاتورة تأييد المقاومة، ولا سيما أن قرار الحظر جاء على خلفية اعتقال ما سمّتها «خلية تصنيع الصواريخ»، فإن ذلك لا يعني أن الخطر الذي يتهدّد النظام الأردني والمشيخات الحليفة في الخليج قد زال، خصوصاً أن حزب «جبهة العمل الإسلامي» المرتبط بالجماعة، حلّ أولاً في انتخابات مجلس النواب الأردني الأخيرة، بما يعكس مزاجاً عاماً مَيّالاً إلى تأييد الإسلاميين، وتحرّكه نصرته للمقاومة الفلسطينية.

وكان قيل الكثير على مدى حرب غزة المستمرة منذ أكثر من سنة ونصف سنة عن أن تلك الأنظمة، ولا سيما السعودية والإمارات والأردن، ترامن على سحق إسرائيل لحركة «حماس»، بالنظر إلى الدور الذي لعبته الدول المذكورة في تمرير الضغائن إلى العدو بعد إطباق الحصار البحري على ميناء إيلات من اليمن، وهو ما من شأن الإجراءات الأردنية أن تكرّسه، ليصبح الصراع مع الإسلاميين والمقاومة علنياً ومباشراً. ولم تعلّق دول الخليج رسمياً على قرار الأردن، إلا أن إعلامها عكس وقوفها خلف القرار. وإلى جانب قناة «العربية»، التي تولّت تخريج ردّ السلطات الأردنية على طلب حركة «حماس» الإفراج عن أفراد الخلية المعتقلة، باعتبار أن الأخيرة لم تفعل سوى مناصرة غزة سلماً، ولم تكن تصنع السلاح أو تجنّد أفراداً، اعتبرت صحيفة «الخليج» الإماراتية أن «الأردن ربما تأخّر في حظر الجماعة على أراضيه، كي يعطيها فرصة للمراجعة، وإعادة حساباتها السياسية، ونهجها وفكرها المتطرف... لكنّ الفكر الضال يبدو عصياً على الألّا يكون كما هو، بعدما تمّ الكشف خلال الأسبوع الماضي عن مخططات إخوانية كانت تهدف إلى المساس بالأمن الوطني وإثارة الفوضى والتخريب المادي داخل المملكة». لافتة إلى أن جماعة «الإخوان» «لم تخرج في الأردن عن مثيلاتها من الجماعات في اتخاذ الدين الإسلامي غطاء لنشاطاتها المشبوهة وفكرها الإرهابي المتطرف، واستغلال الديمقراطية للوصول إلى السلطة، رغم أن الشريعة الإسلامية تقوم على التسامح وترفض الغلو والتعصّب باعتبارهما مدخلاً للفوضى والعنف وتقسيم المجتمعات».

وفي موقف مقابل لافت، بدا غرضه امتصاص هجمة السلطات الأردنية على «الإخوان»، أعلن الأمين العام لحزب «جبهة العمل»، وائل السقا، أن «الحزب سيواصل دوره كحزب سياسي مستقل تماماً إدارياً وعلى مستوى القرارات، وفق القانون والدستور الأردنيَّيْن»، مضيفاً في بيان أنه «ليست للحزب ارتباطات تنظيمية بأي حزب أو حركة أخرى». وكان الحزب جمّد عضوية 3 متهمين وردت أسماؤهم في لائحة الاتهام الصادرة عن النيابة العامة لمحكمة أمن الدولة في «خلية تصنيع الصواريخ»، بعد مراسلته من قبل «الهيئة المستقلة للانتخاب». والمتهمون هم خضر عبد العزيز عبد يوسف ومحمد صالح علي خليل وأحمد سليمان عايش بركات.

يُذكر أن «الجبهة» فازت بـ31 مقعداً في مجلس النواب المكوّن من 138 مقعداً، لتصبح أكبر حزب في البرلمان، في الانتخابات التي جرت في أيلول الماضي، مستفيدة من الحراك في الشارع نصرة لقطاع غزة. ويرى خصوم التيار الإسلامي أن نحو 15 مقعداً من تلك أصبحت في مهبّ الريح حالياً، فيما تحاول أحزاب منافسة الحصول عليها بموجب إدانات قضائية وقانونية.

(الأخبار)

المقاومة تحيي كمائنها المركّبة: عودة تدريجية إلى الحرب الشاملة

غزة - **يوسف فارس**

ينتقل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، بشكل تدريجي، من خانة التصعيد الموسّع إلى الحرب الشاملة، إذ سجّل، أمس، قفزة في وتيرة المجازر الجماعية، بعدما أغارت الطائرات الحربية في الصباح الباكر على نقطة مدنية في سوق مدينة جباليا المزدحم بالآلاف من المواطنين، وتسبّبت بارتقاء أكثر من 10 شهداء وإصابة العشرات. وكان المشهد في شوارع جباليا شديد القسوة، إذ تناثرت أجساد الشهداء وأكثرهم من الأطفال، فيما هرع الأهالي من منازلهم ليبحثوا عن أطفالهم المفقودين بين الجثامين المتراصة. ولم تمر بضع ساعات على ذلك، حتى ارتكبت الطائرات الحربية مجزرة مروّعة ثانية بقصفها شقة في بناية سكنية في شارع البرمول في مدينة غزة، حيث وصل رجال الإسعاف ليجدوا أطفالاً قذفتهم الموجة الانفجارية من داخل منازلهم إلى أسقف المنازل المجاورة. كما تشظّت أجساد أطفال آخرين على أسلاك الكهرباء ونوافذ المنازل المجاورة. ومع ساعات المساء، أعادت الطائرات الحربية الكرّة في مدينة جباليا، فقصفت مربّعاً سكنياً بستضيف نازحين، ما تسبّب بتدميره بشكل كلي على رؤوس سكانه. ووفقاً لمصدر طبي، فقد تسبب القصف بارتقاء 15 شهيداً وإصابة العشرات.

في غضون ذلك، كثّف جيش العدو عمليات اغتيال عائلات بأكملها؛ إذ قصف منزلاً يؤوي عائلة الجليس في شارع النخيل في حي التفاح، ما أدّى إلى ارتقاء العائلة المكوّنة من 17 مواطناً كانت لا تزال جثامين أكثرهم تحت الأنقاض؛ وأغار مع ساعات الفجر على منزل الأسير المحرّر علي الصرافيتي في حي الشيخ رضوان شمال غرب مدينة غزة، ما أدى إلى استشهاده مع زوجته وأبنائه الأربعة؛ وقصف أيضاً خيمة لعائلة صلاح وتجمّعاً للمواطنين في حي الشجاعية، وخيمة تؤوي نازحين في مدينة خانيونس. وبحسب المصادر الطبية، فقد سُجل خلال 24 ساعة، استشهاد 62 مواطناً، 32 منهم في محافظة شمال غزة.

في مقابل ذلك، سدّدت المقاومة، أمس، صفعة أخرى لجيش الاحتلال، بعدما تمكّن المقاومون من نصب كمين قاتل لقوة معادية وصلت لتفقّد المكان الذي وقع فيه كمين «كسر السيف» في شارع العودة الحدّادي للحدود الشرقية لمدينة بيت حانون شمال القطاع، الأسبوع الماضي. وتعرّضت القوة لعملية قنص أصيب فيها أحد الجنود؛ ولدى استدعاء وحدة إخلاء الجرحى، أُطلقت عليها قذائف مضادّة للدروع. واقرّ جيش الاحتلال بمقتل قائد دبابة وإصابة جندي آخر بجروح خطيرة، فيما تحدّثت مجموعات إخبارية عبرية عن إصابة أكثر من سبعة جنود بجروح متفاوتة.

ويعيد تكرار الكمين في المنطقة نفسها، إلى الذاكرة، أسلوب الكمائن المركّبة التي تمتد لساعات طويلة، وهو تكتيك اشتهرت به مدينة بيت حانون، حيث نُفّذت فيها خلال شهور الحرب العشرات من هذه الكمائن التي استمر تنفيذ بعضها طوال أربعة أيام متتالية. وعليه، قدّر مصدر عسكري إسرائيلي، تحدّث إلى موقع «والا»، أن المقاومة تنتجه في تصعيد عملياتها التي تساتخ في المرحلة المقبلة شكل حرب العصابات والكمائن القاتلة، وسط تصاعد الغضب في أوساط الجيش بسبب إجبار الجنود على العودة إلى العمل المتكرّر في مناطق سبق العمل فيها. وفي ضوء تطور الأمس، أصدر المتحدّث باسم جيش الاحتلال إنذاراً إلى الأهالي بإخلاء مبنيَيْن الشيخ زايد وبيت حانون. وتُعدّ هذه هي المرة الأولى التي يصدر العدو فيها أوامر إخلاء انتقامية بسبب عملية ميدانية تنفّذها المقاومة، ما يشير إلى توجّهه إلى مسار ممارسة مزيد من الضغوط على الحاضنة الشعبية، وإجبارها على دفع ثمن أي عمل مقاوم أياً كانت نتائجه.

> سُجّلت قفزة في وتيرة المجازر الجماعية واغتيال عائلات بأكملها

الاحتلال يمارس مزيداً من الضغوط على حاضنة المقاومة (أ ف ب)

سوريا

دفعة بريطانية لحكومة الشرع
السعودية توسّع حضورها... وطريق أميركا سالك

يدرس الاتحاد الأوروبي اتخاذ قرارات مشابهة للقرار البريطاني (أ ف ب)

في خطوة تُعتبر الأبرز في ملف العقوبات المفروضة على سوريا، أعلنت الحكومة البريطانية رفع عقوباتها المفروضة على 12 مؤسّسة وقطاعاً في سوريا، مع الإبقاء على بعض العقوبات الشخصية المرتبطة بنظام بشار الأسد، في وقت تستعدّ فيه السعودية للعب دور أكبر في ملف «إعادة الإعمار»، بعد توسيع حضورها السياسي في الساحة السورية، ومساهمتها الكبيرة في تمهيد طريق دمشق نحو واشنطن. وشمل القرار الذي أعلنت عنه الخارجية البريطانية، أمس، وزارتَي الدفاع والداخلية، وخمس مؤسسات أمنية، أبرزها جهاز الاستخبارات العامة، إلى جانب الإدارة العامة للمخابرات الجوية، وإدارة الأمن السياسي، ومكتب الأمن القومي، وإدارة المخابرات العسكرية، وهي مؤسسات أمنية تمّ حلّها وأقيمت واحدة أمنية بديلة منها ما زالت هيكليتها قيد الإعداد، إلى جانب مؤسسة سادسة مرتبطة بوزارة الدفاع (هيئة الإمداد والتموين للجيش)، واربع هيئات إعلامية (المؤسسة العامة للإذاعة والتلفزيون الحكومية، وقناة سما الفضائية، وصحيفة الوطن، وقناة شام برس، والتي تمّ الاستيلاء عليها جميعاً بحجة ارتباطها بالنظام السابق).

وقالت الخارجية البريطانية، في بيان، إن «هذه التعديلات على لائحة العقوبات من شأنها أن تساعد الشعب السوري في إعادة بناء بلده واقتصاده بعد سقوط الأسد»، وأنها «تتيح للمملكة المتحدة مساعدة الأسد وأعوانه على ما ارتكبوه من انتهاكات لحقوق الإنسان». وشدّدت على أن «ضمان الاستقرار في سوريا للمدى الطويل ضروري لضمان أمن المملكة المتحدة والمنطقة؛ وذلك يشكّل اساس خطة الحكومة البريطانية لأجل التغيير». وإلى جانب رفع العقوبات، أعلنت الخارجية البريطانية أن النظام المالي السوري سوف يحصل على دعم لمساعدته على الانفتاح وإعادة البناء في أعقاب سقوط الأسد.

بدوره، أوضح وزير شؤون الشرق الأوسط، هيمش فولكنر، أن هذا القرار بُني على سابقه الذي تمّ اتخاذه في آذار، والذي تضمّن إلغاء تجميد أرصدة 24 من الكيانات السورية، بما فيها مصرف سوريا المركزي، والخطوط الجوية السورية، وشركات للطاقة. وقال إن «المملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع الحكومة السورية وشركاء دوليين لدعم انتقال سياسي شامل للجميع في سوريا، بما في ذلك حماية حقوق الإنسان، وإتاحة توزيع المساعدات الإنسانية بلا عقبات، والتدمير الآمن لترسانة الأسلحة الكيميائية، ومكافحة الإرهاب والتطرف». وأضاف: «إننا) سوف نواصل الضغط على الحكومة السورية لضمان وفائها بالتزاماتها»، متابعاً أن بريطانيا مستمرة في تقديم «مساعدات إنسانية منقذة للحياة، بما في ذلك تعهّدها بتقديم 160 مليون جنيه إسترليني في عام 2025 لدعم تعافي سوريا واستقرارها».

> تستعدّ الرياض للعب دور كبير في عملية إعادة الإعمار

ويأتي القرار البريطاني في وقت لا يزال فيه الاتحاد الأوروبي يدرس اتخاذ قرارات مشابهة، كان تمّ تأجيلها بعد الأزمة السياسية التي تسببت بها المجازر الطائفية التي ارتكبتها فصائل تابعة أو مرتبطة بالإدارة السورية الجديدة في شهر آذار الماضي، وما زالت آثارها مستمرة حتى الآن. وسبق أن مدّد الرئيس السوري في المرحلة الانتقالية، أحمد الشرع، المدّة الممنوحة للجنة تحقيق خاصة بهذه المجازر قام بتشكيلها، لثلاثة أشهر إضافية، إثر انتهاء المدة الأولى الممنوحة لها (شهر).

كذلك، تأتي هذه الدفعة البريطانية الكبيرة للحكومة السورية الجديدة، بالتزامن مع مساعي الشرع للانفتاح على الولايات المتحدة، بدفع سعودي وتركي، عبر قنوات عديدة متوازية، تعمل إلى جانب نشاط بارز للوبي السوري في أميركا. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع، زار عضوان من الكونغرس الأميركي دمشق، والتقيا الشرع في إطار «جولة استكشافية»، كشف عضو الكونغرس، كوري ميلز، أنه ناقش خلالها مع الشرع ملفات عديدة، مشيراً إلى أن الأخير أبدى انفتاحاً على توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل. كما قام الشرع بتسليم ميلز رسالة خطية موجّهة إلى الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، لم يتم الإفصاح عن محتواها.

ويأتي الكشف عن هذه الرسالة بعد أيام من إرسال الإدارة الجديدة رداً خطياً على مجموعة شروط أميركية (8 شروط) قدّمتها واشنطن للانفتاح على دمشق، بينها ما يتعلق بالتعاون مع القوات الأميركية وفتح الأراضي السورية لـ«مكافحة الإرهاب»، إلى جانب منْع أي نشاط عسكري أو أمني يخلّ بالجوار (في إشارة إلى إسرائيل)، ومنع المقاتلين الأجانب من تولّي مناصب قيادية في الجيش السوري الذي اشترطت الولايات المتحدة أن يكون «احترافياً» (إنهاء الخدمة الإلزامية). ويبدو أن الشرع وافق على معظم تلك الشروط، باستثناء النقطة المتعلقة بالمقاتلين الأجانب، والذين يعمل على منحهم الجنسية السورية.

في غضون ذلك، وإلى جانب توسّع الدور السياسي السعودي، تستعدّ الرياض للعب دور كبير في عملية إعادة الإعمار، بعد أن قامت بتقديم تسهيلات لإعادة تنشيط الحضور السوري في «البنك الدولي»، عبر دفع مستحقات متأخرة بلغت نحو 15 مليون دولار، سمحت لوفد سوري يضم وزير المالية وحاكم «المصرف المركزي» بالمشاركة في اجتماعات «البنك الدولي»، و«صندوق النقد الدولي». ومن المقرّر أن يشارك وزير الخارجية، أسعد الشيباني، اليوم، في اجتماعات «مجلس الأمن»، ويقوم برفع العلم السوري الجديد، ويجري مباحثات مع المبعوث الأممي إلى سوريا، غير بيدرسن، ولقاءات أخرى مع مسؤولين غربيين، بعد منحه تأشيرة من قبل الولايات المتحدة التي رفضت الاعتراف بالحكومة التي يمثّلها (حتى الآن).

(الأخبار)

مقالة

دولة الأمراء

فراس الشوفي

ينشأ في سوريا اليوم، باطّراد، شبه نظام إسلامي متطرّف، يحمل مزيجاً من أفكار الوهابية والسلفية الجهادية، وبعض نظريات «الإخوان المسلمين» في الحكم. هذه هي الحقيقة المُرّة التي يهرب من إعلانها الجميع، عرباً وغربيين، ويكتفون بنقاش الصوت العالي في الدوائر الخلفيّة، مع أن مؤشّرات الانفجار المقبل شديدة الوضوح، ونتائجه على المدَيين المتوسط والبعيد شديدة الخطورة، ولن تقتصر على سوريا فحسب. غير أن هذا الشكل الهجين من الإدارة المؤقّتة لا يحمل حتى بُعداً وطنياً داخلياً، كما هو حال النظام الذي تديره حركة «طالبان» الأفغانية، والتي تتمسّك، على رغم بعدها السلفي الجهادي، بنزعة قومية تواجه بها القوميات المحيط التي تحاول التسلّط على أفغانستان، من دون تمييز، وفي الوقت نفسه تتعامل بندّية مع القوى الكبرى، حلفاء وخصوماً. أمّا حكومة الرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرع، فيمكن القول إنها امتداد لحكومة حزب «العدالة والتنمية» التركي؛ إذ بات الشمال السوري منطقة نفوذ خاصة للدولة التركية العميقة، في استعادة لمشهد هيمنة السلطنة العثمانية على «ولايات سورية»، وهو ما يجلّيه تواجد ضباط الاستخبارات التركية، والذين يتخذون من دمشق مقراً لهم، ويركنون في مفاصلها الحساسة حول الشرع وحكومته.

والواقع أن ملامح النظام الوليد من الإدارة المؤقّتة لا يحمل حتى بُعداً وطنياً داخلياً، كما هو حال النظام الذي تديره حركة «طالبان» الأفغانية، والتي تتمسّك، على رغم بعدها السلفي الجهادي، بنزعة قومية تواجه بها القوميات المحيط التي تحاول التسلّط على أفغانستان، هيئة تحرير الشام»؛ بحيث صار الأمير هو الوصيّ على العمل وعلى الموظّفين، ويعود إليه القرار الأول والأخير في أبسط شؤون الإدارة. هكذا، يدير «أمراء» باسماء حركيّة وخبرات «جهادية»، بالأحكام الشرعية، ما تبقّى من الدولة، من وزارة الخارجية إلى إدارة الجمارك العامة ومفارزها على الحدود، إلى وزارة المال ومؤسساتها ووزارة التربية والجامعات.

> تبقى أقوى أوراق الشرع استعداده لعقد «اتفاق سلام» مع إسرائيل، وهو ما أشار إليه في غير مناسبة

ولا يختلف الحال في الأجهزة الأمنية والعسكرية، والتي يديرها أمراء جماعات وفصائل، بغالبيتها العظمى تدين بأفكار السلفية الجهادية، وبرتب عسكرية جديدة فُصّلت على مقاس قادتها، الذين وُزّعت عليهم السلطة في المناطق والدساكر، على شكل قيادة فرق وفيالق في الجيش السوري الجديد. ويدأب الأمن العام السوري والشرطة على استقطاب المتطوّعين من مناطق مختلفة وتخريج دورات لا تتجاوز الأسبوعين، لمرافقين وشبّان في مطلع العشرينيات، وتعبئتهم بالأفكار والأيديولوجيا ذاتها التي يعبّئ بها تنظيما «القاعدة» و«داعش» مريديهما، حيال «الديمقراطية» و«العلمانية» و«الأقليات» مع بعض المراعاة للخارج عملاً بالتوصيات.

وليس ذلك الصنف من الخطابات ذات البعد الطائفي، حكراً على الأمراء والمدربين العسكريين، بل يظهر على لسان بعض أفراد الحكومة، وخطباء المساجد، والذين بدأ بعضهم بالتحريض حتى على الأشعريين وغيرهم من مريدي الإسلام الشامي، مع هيمنة شيوخ الهيئة على «مجلس الإفتاء الأعلى». ويكاد هذا الإسقاط الفكري على الشعب السوري، وتعميم تجربة «هيئة تحرير الشام» في إدلب على كامل الجغرافيا، يشعر بهما معظم السوريين، سواء في المدن حيث يطارد السلفيون الحياة الخاصة التي اعتادها المواطنون، أو في الأرياف التي لا صوت لها، والتي باتت الإنجازات اليومية فيها بعدد النساء اللواتي تحوّلن إلى لبس النقاب.

كل ما ورد أعلاه ليس سراً عند المتابع الدقيق للواقع السوري، من الدبلوماسيين وزوار دمشق. لكن على الرغم من الصدمة المؤقّتة والإحراج الذي تسبّبت به مجازر الساحل السوري (بذروتها الواقعة في 7 و8 و9 آذار، بالنظر إلى أن أعمال القتل والتهجير والخطف مستمرة، ويبدو أن التمهيد جارٍ للمزيد منها في ظل ترويج الإدارة لما تسمّيه «معلومات مؤكّدة عن تحركات مشبوهة لفلول نظام الأسد في مناطق متفرقة»)، تستمر بعض الدول الغربية والعربية وروسيا في الاندفاع نحو التعاون مع حكومة الشرع، كلٌّ لأسبابه، لكن أيضاً بجهود الاتراك قبل كل شيء. فعلى الرغم من أن الشرع بات يصدر أخيراً مواقف مغايرة في الظاهر لمواقف أنقرة، إلا أن الدبلوماسية التركية تبذل الكثير من الجهد لتسويق الرجل وحكومته كنموذج «مضمون». كما يؤجّل الاتراك أي نقاش في أخطاء الحكم الجديد، ويبدّدون أي هواجس أمام الخائفين بأن «الشرع هو الأقوى، ويمكن السيطرة عليه وتكرار تجربة إدلب»، وأن سوريا اليوم لا تحتاج إلى الانتقاد بل إلى الدعم، ويذكّرون كل من يعترض بأن «لا ينسوا ماذا فعل النظام السابق».

وعلى أيّ حال، تبقى أقوى أوراق الشرع استعداده لعقد «اتفاق سلام» مع إسرائيل، وهو ما أشار إليه في غير مناسبة، وظهر أكثر وضوحاً في الأيام الأخيرة، من مقابلته مع «نيويورك تايمز»، إلى التسريبات عن ردّ حكومته على أعمال القتل والتهجير والخطف المستمرة، ويبدو أن التمهيد جارٍ للمزيد منها في ظل ترويج الإدارة لما تسمّيه «معلومات مؤكّدة عن تحركات مشبوهة لفلول نظام الأسد في مناطق متفرقة»)، تستمر بعض الدول الغربية والعربية وروسيا في الاندفاع نحو التعاون مع حكومة الشرع، كلٌّ لأسبابه، لكن أيضاً بجهود الاتراك قبل كل شيء. فعلى الرغم من أن الشرع بات يصدر أخيراً

تعثّر اتفاق دمشق - قسد
شياطين التفاصيل تتصدّر

تتباطأ خطوات تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصّل إليه في 10 آذار الماضي، بين الرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرع، والقائد العام لـ«قسد»، مظلوم عبدي، على دمج مؤسسات «قسد» و«الإدارة الذاتية» في مؤسسات الدولة السورية، وذلك في ظلّ الفشل في حسم عدد من الملفات. وكانت قد بدأت عملية التنفيذ مع الإعلان عن انسحاب عناصر «قسد» من حيَّي الشيخ مقصود والأشرفية في مدينة حلب، وإخضاعهما لإدارة مشتركة بين دمشق و«الذاتية»، بالإضافة إلى وقف إطلاق النار في سد تشرين، وسحب القوات العسكرية من داخل السد ومحيطه، وتكفّل كل من الأمن العام السوري وقوى الأمن الداخلي التابعة لـ«الذاتية» (الأسايش) بمهمات حماية «تشرين». ورغم أن الاتفاقين كليهما، الأصلي والفرعي، خضعا لإشراف أميركي كامل، إلا أنه لم يتمّ تطبيقهما إلا بشكل جزئي، وسط تباين في إفادات الطرفين بخصوصهما؛ إذ تؤكد الحكومة إشرافها الكامل على أمن السد والحيّين الحلبيّين، وهو ما ترفضه «قسد»، وتشدد على الإدارة المشتركة أو اعتماد نموذج مصغّر لـ«الذاتية» في التطبيق. كما أن غياب التوافق على ملف التعليم بين وزارة التربية السورية و«هيئة التعليم في الإدارة الذاتية»، والذي يجلّي جانباً من الخلافات العميقة، أدى إلى استمرار حرمان أكثر من 150 ألف طالب في الحسكة وريفها من حقهم في التعليم، علماً أن من بين هؤلاء 25 ألفاً من طلاب شهادتَي التعليم الأساسي والثانوي، أغلقت مدارسهم منذ سقوط نظام بشار الأسد، من دون التوافق على إعادة فتحها أو السماح لطلاب المحافظة بتقديم امتحاناتهم العامة فيها حتى الآن.

كذلك، ما تزال ملفات أخرى عالقة، من بينها إعادة المهجرين من مدينة عفرين وريفها، في ظلّ مطالبة «الذاتية» بضمانات أمنية بخروج فصائل «الجيش الوطني» - الموالي لتركيا - كافة من المدينة وريفها، وتكليف مجموعات من سكّان المنطقة بحمايتها، وهو ما لم تتمكّن دمشق من تحقيقه حتى الآن. وفي المقابل، تطالب الأخيرة بتسليمها مدينة عين عيسى و«اللواء 93» الواقع على الطريق الدولي بين الحسكة وحلب، كخطوة أولى لتسلّمها مدينتَي الرقة والطبقة، حيث الغالبية العربية، الأمر الذي تقابله «قسد» بالمطالبة بالعمل على إخراج جميع فصائل «الوطني» من مدينتَي رأس العين وتل أبيض في ريفي الحسكة والرقة، وإعادة أهالي المدينتَين المهجّرين في مخيمات في الشرق السوري، بالإضافة إلى تشغيل محطة مياه علوك، وتأمين مياه الشرب لمليون ونصف مليون مدني من أهالي مدينة الحسكة وريفها، لا يزالون محرومين منها منذ سيطرة الجيش التركي والجماعات السورية التابعة له على المحطة عام 2019. ويضاف إلى ما تقدّم، استمرار الخلاف على طريقة إدارة حقول النفط والغاز في محافظتَي الحسكة ودير الزور، بالإضافة إلى هوية الجهة التي ستقوم بحماية سجون عناصر تنظيم «داعش» ومخيمات عائلاتهم.

> معظم الملفات بين الطرفين ما تزال عالقة رغم ضغوط واشنطن لحلّها

وفي هذا الإطار، يرى الباحث السياسي، حامد الدراجي، أن «الحكومة العراقية تجد نفسها في وضع معقّد؛ فهي تسعى لاستعادة دورها العربي من خلال احتضان القمة، لكنها تدرك أن الانفتاح على دمشق قد يُستغل داخلياً لتأليب الشارع أو الطعن في خطاب الحكومة المنفتح». ويشدّد على أن «أي تقارب مع دمشق يجب أن يسبقه حوار داخلي عراقي حول مصالح الدولة، من دون القفز فوق مشاعر الرأي العام»، مضيفاً أن «المصالح المشتركة تحتّم الحوار مع إدارة دمشق، لكن وفق سياقات محدّدة إلى حين اتّضاح نوايا النظام هناك».

ويعتبر عضو كتلة حركة «حقوق» النيابية، حسين العامري، بدوره، أن «الانفتاح على الإدارة السورية الجديدة المتورّطة في العديد من القضايا وغير المعترف بها دولياً، مجازفة كبيرة». ويشدّد على أن «العراق ينبغي عليه أن يحسب خطواته بشكل جيد في التعامل مع سوريا، ووفق شروط واعتبارات، لا أن يطبّع بالكامل العلاقة التي قد تنقلب عليه سلباً مستقبلاً، ولا سيما أن السلطة هناك عليها تهم كبيرة، كالمشاركة مع الجهات الإرهابية وإقصاء الأقليات».

قوة من «الأسايش» في حراسة مخيم الهول لعناصر «داعش» وعائلاتهم في الحسكة (أ ف ب)

وبالنسبة إلى الكثير من العراقيين، لا تزال صورة الشرع مرتبطة بعقود من التوتر والاتهامات بالإرهاب، ولا سيما خلال فترة مشاركته في تنظيم «القاعدة»، فضلاً عن تصريحاته العدائية ضد الشيعة في العراق، والتحريض على قتلهم في السنوات السابقة. وفي الأيام الماضية، تصدّر وسم «#لا_لزيارة_الشرع» بعض المنصات العراقية، حيث رأى بعض النشطاء أن «الترحيب بزيارته تبييض لصورة إدارته المتورّطة في جرائم حرب».

بغداد - فقار فاضل

في وقت تستعدّ فيه بغداد لاستضافة القمة العربية في أيار المقبل، يستمر الجدل في العراق حول الزيارة المنتظرة للرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرع، الذي لا تزال الذكريات المرتبطة بتورّطه في مقتل مئات العراقيين وتهجير ملايين آخرين، عندما كان منتمياً إلى تنظيم «القاعدة»، حاضرة بقوة في وجدان قطاعات واسعة من العراقيين. وكانت الحكومة العراقية رحّبت بالزيارة المرتقبة، واعتبرتها خطوة نحو تعزيز التعاون العربي - العربي، ولا سيما مع عودة الحديث عن إعادة دمج سوريا في محيطها العربي، وفتح آفاق جديدة للتنسيق في ملفات شائكة، تشمل أمن الحدود، والتبادل التجاري، وملف اللاجئين. وفي المقابل، عبّر عدد من الناشطين والمواطنين، عبر وسائل التواصل الاجتماعي، عن رفضهم الحادّ للزيارة، مشيرين إلى ما وصفوه بسجلّ «الجولاني» الدموي، مطالبين الحكومة بالتعامل بحذر دبلوماسي مع أيّ خطوة تتعلّق بالانفتاح على دمشق.

وبين الرفض الشعبي والترحيب الرسمي، تبقى زيارة الشرع اختباراً فعلياً للعراق، عنوانه كيفية الموازنة بين مصالح بغداد الإقليمية، وتطلعاتها إلى لعب دور محوري في القضايا العربية، وبين حساسيات الشارع المحلي، والذي يطالب بإلغاء دعوة الشرع. وفي هذا الصدد، يقول مصدر حكومي إن «القمة العربية هي حدث مهم جداً للعراق، وستنعكس ثمارها على أمنه واستقراره من جهة، والحفاظ على موقفه الريادي في السياسة الخارجية من جهة أخرى». ويبيّن المصدر، في تصريح إلى «الأخبار»، أن رئيس الوزراء، محمد شياع السوداني، دعا الشرع إلى حضور القمة، «لاعتبارات كثيرة تتعلّق بمشتركات البلدين من أمن وتجارة ومعابر حدودية ومبادلات اقتصادية، وأيضاً التوازنات الدولية والإقليمية والتي لا يستطيع العراق أن يكون بمعزل عنها». ويُتوقّع أن «يرسل الشرع وفداً ممثّلاً للحكومة برئاسة وزير الخارجية، أسعد الشيباني، لأسباب لا تتعلّق فقط بالرفض من قبل قوى سياسية عراقية، وإنما لأمور شخصية تتعلّق بالرئيس السوري الانتقالي نفسه». لافتاً إلى أن «الاستعداد للقمة استثنائي وستشارك فيه جميع الدول العربية، بما فيها دول الخليج، لمناقشة قضايا مصيرية كثيرة».

ويرى السياسي العراقي، نجم القصاب، من جهته، أن الانفتاح على سوريا ضرورة جيوسياسية للعراق، لكنه في الوقت نفسه يتطلّب حساسية عالية في إدارة الرسائل الداخلية والخارجية، ولا سيما في ظل وجود تحفّظات شعبية لا يمكن تجاهلها، مضيفاً أن «المشتركات والتاريخ الطويل بين العراق وسوريا يحتّمان علينا تطبيع العلاقة والتعامل ببدلوماسية عالية». ويعتبر دعوة الشرع «رسالة طمأنة إلى المجتمع الدولي بأن العراق يتعامل مع الجميع وليست لديه مشكلة مع جيرانه، فضلاً عن النأي بنفسه عن المحاور، وهذا ما سيعزّز القمة العربية».

لكن، بعيداً من الخطاب الرسمي، عبّر عدد من النشطاء والكتّاب والسياسيين العراقيين عن رفضهم الصريح للزيارة، معتبرين أن إعادة فتح قنوات التواصل مع الإدارة السورية تحتاج إلى مراجعة نقدية لا مجاملة سياسية.

رفض متصاعد لاستقبال الشرع بغداد - دمشق: تقارب شائك

أميركا

فضائح إدارة ترامب تتوالى: حملة «التطهير» تحطّ في البنتاغون

خضر خروبي

لم تنقضِ الأيام المئة الأولى من العهد الأميركي الجديد على أحسن ما يُرام بالنسبة إلى الرئيس دونالد ترامب. فعلى المستوى الخارجي، تعثّرت طموحات الرجل في إنهاء الحرب في أوكرانيا، وتذبذبت حروبه التجارية على العالم، بخاصة الصين، بين «هُبّة باردة» و أخرى «ساخنة»، ولا سيما بعدما أعلن أخيراً أنه لا يعتزم التعامل بحزم مع بكين في مفاوضات الرسوم

> تمسّك ترامب ببقاء هيغسيث على رأس «البنتاغون»، معتبراً أن وزيره «يقوم بعمل عظيم»

الجمركية، والتي تتعزّز المخاوف من انعكاساتها على الاقتصاد الأميركي، وكذلك العالمي. أما على المستوى الداخلي، وعلى وقع ارتفاع مستوى المواجهة بين ترامب وإدارات أكثر من 200 جامعة أميركية من الموقعين على رسالة مندّدة بسياسة الإدارة الجديدة في قطاع التعليم، فقد تصاعدت الاعتراضات الشعبية والسياسية على خطته لـ«تقليص البيروقراطية الحكومية»، ومن بينها انتقادات وجّهها الرئيس السابق، جو بايدن، إلى خلفه، متّهماً إياه بالتسبّب بـ«انقسام» البلاد، و«إلحاق الكثير من الضرر» بها، من خلال اتّباعه «نهج الشركات التكنولوجية الناشئة».

وهي انتقادات ربما تكون سبباً في إعلان وزير الكفاءة الحكومية، إيلون ماسك، نيّته تخفيف عمله مع ترامب. على أن التحديات الداخلية التي «تنغّص» عيش ساكن البيت الأبيض، لم تعد تنحصر في ما تقدّم، أو حتى في تجدّد المواجهة بين الرئيس الجمهوري والقضاء قبل أيام، على خلفية إصدار القاضي الفدرالي في واشنطن، رويس لامبيرث، أمراً دعا فيه إدارة ترامب إلى العودة عن مسعاها لإغلاق وسائل إعلام حكومية موجّهة إلى الجمهور في الخارج، إذ أضيف إليها توالي مسلسل الفضائح الذي يقضّ مضجع «البنتاغون» حالياً عقب إقالة 3 مسؤولين لأسباب زعمت الإدارة أنها تتعلق بتسريبات إلى وسائل الإعلام، في موازاة التهم التي لاحقت وزير الدفاع، بيت هيغسيث، منذ الإثنين الماضي، بسبب مشاركته معلومات حول ضربات جوية على اليمن وُصفت بـ«فائقة السرية»، وتسريبه إياها، باستخدام هاتفه الخاص، من قناة اتصالات رسمية آمنة تابعة للقيادة المركزية الأميركية، إلى مجموعة دردشة على تطبيق «سيغنال» ضمّت أشخاصاً غير مُصرّح لهم بالاطّلاع عليها، من ضمنهم زوجته، قبل أن يسحبها في وقت لاحق. وتنضمّ إلى تلك الفضيحة أخرى سبقتها في أواسط آذار الماضي، بعد إضافة صحافي (رئيس تحرير مجلة ذي أتلانتيك جيفري غولدبرغ) إلى خطورة ذلك. وكشفت الشبكة الأميركية، نقلاً عن مصادر مطّلعة، أن مجموعة الدردشة التي سرّب هيغسيث عبرها المعلومات، تضمّ 13 شخصاً، من بينهم رئيس أركان وزارة الدفاع جو كاسبر، ونائبه دارين سيلنيك، ومستشار وزير الدفاع، الرقيب المتقاعد في الجيش إريك جيريسي، والمستشار القانوني للوزير تيم بارلاتوري، والمستشار الأول له في وزارة الأمن الداخلي، إضافة إلى شقيق الوزير فيل، وزوجته جنيفر. وبدورها، أشارت صحيفة «نيويورك تايمز» إلى أن المعلومات التي شاركها مقدّم البرامج السابق في قناة «فوكس نيوز»، مع زوجته وشقيقه عبر «سيغنال»، حول غارة جوية نفّذها سلاح الجو الأميركي في آذار الماضي ضد اليمن، اشتملت على التفاصيل نفسها التي تم إرسالها في محادثة أخرى ضمّت كبار قادة إدارة ترامب، مؤكّدة أن هيغسيث أنشأ مجموعة الدردشة المذكورة بنفسه قبل أن يصبح وزيراً. ونقلت الصحيفة الأميركية عن مصادر مطّلعة على المحادثة، أن وزير الدفاع، الذي كثيراً ما يُنتقد لافتقاره إلى خبرة عسكرية رفيعة المستوى وخبرة في إدارة هيئات كبيرة، نشر جداول الرحلات الدقيقة للطائرات التي كان مقرّراً أن تضرب أهدافاً في اليمن، مشيرة إلى أن زوجة الوزير، وهي صحافية وموظفة سابقة في قناة «فوكس نيوز»، لا تعمل في وزارة الدفاع، خلافاً لشقيقه ومحاميه اللذين يشغلان مناصب فيها. ومع هذا، أضافت الصحيفة أنه «ليس واضحاً لماذا قد يحتاج أيٌّ منهما إلى أن يكون مطلعاً على الضربات الوشيكة ضد الحوثيين في اليمن». وفي المقابل، دافع مصدر رفيع في الإدارة بأنه لم يحصل أي خرق للأمن القومي في هذه القضية، رافضاً الإفصاح عمّا إذا كان وزير الدفاع، قد شارك معلومات مفصّلة حول أهداف الغارات الجوية ضد حركة «أنصار الله».

قد تسبب الانتقادات الجديدة إعلان ماسك نيته تخفيف عمله مع ترامب (أ ف ب)

إقالة 3 مسؤولين في «البنتاغون»: كبش فداء؟

وفي مقابل تسريبات حول وجود توجّه لدى الإدارة الأميركية لإقالة هيغسيث، أعرب ترامب، المتهم بدوره بشنّ «حملة تطهير» في المؤسستين الأمنية والعسكرية وفق نهج يقوم على تقديم معيار الولاء الشخصي له على معيار الكفاءة (كان أبرز ضحايا تلك الحملة قائدة العمليات البحرية، الأدميرال ليزا فرانشيتي، التي أُقيلت في شباط، ومدير وكالة الأمن القومي والجنرال في سلاح الجو المولج بمهام الإشراف على القيادة السيبرانية في البنتاغون، تيم هوغ، الذي أُقيل مطلع الشهر الجاري)، عن تمسّكه ببقاء هيغسيث على رأس «البنتاغون»، معتبراً أن وزيره «يقوم بعمل عظيم»، ورافضاً التقارير المثارة حوله باعتبارها «مجرد أخبار كاذبة». وعلى المقلب الآخر، طالب عدد من أعضاء مجلس الشيوخ عن الحزب الديمقراطي، ومن بينهم إليسا سلوتكين، باستقالة هيغسيث، داعين الأخير إلى أن «يتحلّى بالشجاعة وأن يعترف بأنه يشتّت انتباه الجيش، وأن يستقيل». وبدوره، وصف رئيس اللجنة الوطنية الديمقراطية، كين مارتن، وزير الدفاع بالـ«مخزي»، مطالباً بإقالته، فيما ذهب النائب جيم ماكغفرن إلى حدّ الجزم بأن هيغسيث سرّب خططاً عسكرية سرية مرتين»، واصفاً ما جرى بأنه «كارثة أمنية وطنية متواصلة».

وفيما لا تزال قضية التسريبات محلّ تحقيق يجريه المفتش العام لوزارة الدفاع الأميركية، أصرّ هيغسيث على نفي ما يُروّج من تهم ضده في هذه القضية، مصوّباً على وسائل الإعلام، التي اتّهمها بأنها «تأخذ معلومات من موظفين سابقين ساخطين، ثم تحاول النيل من الناس وتشويه سمعتهم»، معقّباً بالقول إن «ذلك لن يجدي نفعاً معي».

ولحرف الأنظار عن تقصيره في هذه القضية، وعقب إقالة دان كالدويل، الذي كان أحد كبار مستشاري هيغسيث، إلى جانب اثنين آخرين من كبار المسؤولين، الجمعة الفائت، كشف وزير الدفاع، في حديث إلى شبكة «فوكس نيوز»، عن احتمال مقاضاة مستشارين كبار سابقين أقيلوا خلال تحقيق بشأن تسريب معلومات خاصة بالوزارة، بما في ذلك معطيات تتعلق بالخيارات العسكرية لضمان الوصول الأميركي إلى قناة بنما وزيارة إيلون ماسك لوزارة الدفاع، لافتاً إلى وجود «أدلة» ستُسلم لوزارة العدل بمجرد الانتهاء من التحقيق. ومن جهتهم، أصدر المسؤولون الثلاثة، وهم دارين سيلنيك نائب رئيس كبير الموظفين التابعين لهيغسيث، والمستشاران دان كالدويل وكولين كارول، بياناً مشتركاً اتّهموا فيه الوزارة بـ«تشويه سمعتهم بهجمات لا أساس لها»، كاشفين «(أننا) لم نُبلغ بعد بماهية التحقيقات التي خضعنا لها تحديداً، أو حتى ما إذا كان هناك تحقيق في التسريبات من الأساس».

على الموقع
انتفاضة جامعية بوجه ترامب: كفى ابتزازاً

إعلانات رسمية

إعلان قضائي

صادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في النبطية برئاسة الرئيس المُكلف أحمد مزهر وعُضوية القاضيين ريم الحجار وفرح مسعود مُنتدبتين إبلاغ المُستدعى ضدها: كلثوم قبيسي خُلاصة الاستدعاء ومُرفقاته سنداً للمادة 15 أ.م.م. المعطوفة على المادة 3 من القانون 82/16 المجهولة محل الإقامة عن طريق النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين وبعد مُرور شهرين على آخر نشر تعين المحكمة مُمثلاً خاصاً عنه يقوم مقام المُمثل القانوني وإذا لم يحضر مُمثل قانوني عن الورثة يبقى المُمثل الخاص مُحتفظاً بهذه الصفة في جميع أطوار المُحاكمة وأمام دوائر التنفيذ ريثما يتم تعيين المُمثل القانوني أو تحديد الورثة الاستدعاء ومُرفقاته المُقدم من المُستدعي: محمد عميس بوكالة المُحامي حسين مروة باستدعاء سُجل برقم أساس 239/ش/2022 مدور 211/ش/2024 وإن مال الاستدعاء يرمي إلى إزالة الشيوع في العقار /310/ دير الزهراني العقارية على المطلوب إبلاغهم الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء ومُرفقاته.

من له اعتراض يُبديه بمُهلة شهرين تلي النشر

رئيس القلم
فاطمة فحص

إعلان قضائي

صادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في النبطية برئاسة الرئيس المُكلف أحمد مزهر وعُضوية القاضيين ريم الحجار وفرح مسعود مُنتدبتين إبلاغ المُستدعى ضده: عبد الرسول حسن طرابلسي خُلاصة الاستدعاء ومُرفقاته سنداً للمادة 15 أ.م.م. المعطوفة على المادة 3 من القانون 82/16 المجهول محل الإقامة عن طريق النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين وبعد مُرور شهرين وفرح مسعود مُنتدبتين إبلاغ المُستدعى ضده: عبد الرسول حسن طرابلسي خُلاصة الاستدعاء ومُرفقاته سنداً للمادة 15 أ.م.م. المعطوفة على المادة 3 من القانون 82/16 المجهول محل الإقامة عن طريق النشر في الجريدة الرسمية وفي جريدتين محليتين وبعد مُرور شهرين على آخر نشر تعين المحكمة مُمثلاً خاصاً عنه يقوم مقام المُمثل القانوني وإذا لم يحضر مُمثل قانوني عن الورثة يبقى المُمثل الخاص مُحتفظاً بهذه الصفة في جميع أطوار المُحاكمة وأمام دوائر التنفيذ ريثما يتم تعيين المُمثل القانوني أو تحديد الورثة الاستدعاء ومُرفقاته المُقدم من المُستدعي: محمد عميس بوكالة المُحامي حسين مروة باستدعاء سُجل برقم أساس 239/ش/2022 مدور 221/ش/2024 وإن مال الاستدعاء يرمي إلى إزالة الشيوع في العقار /308/ دير الزهراني العقارية على المطلوب إبلاغها الحُضور إلى قلم المحكمة لتبلغ الاستدعاء ومُرفقاته.

من له اعتراض يُبديه بمُهلة شهرين تلي النشر

رئيس القلم
فاطمة فحص

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4795

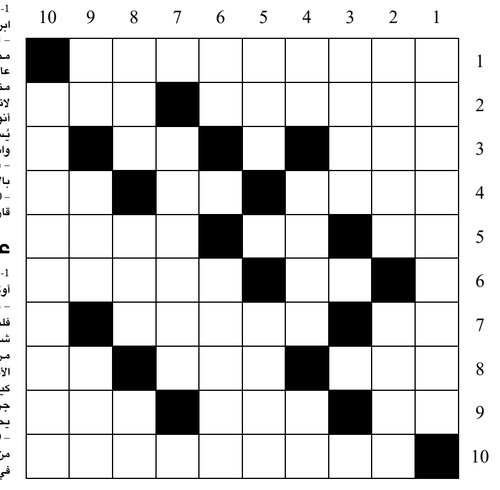

أفقيا

1- مُطرب بغدادي شهير معلمّ ابراهيم الموصلي - 2- من الأزهار - أدرك بحاسة الأذن - 3- حاكم مملكة - ضجر - 4- بلدي - عاصفة بحرية - ثغر - 5- ضمير متصل - أمر فظيع - عاصمة لاتفيا - 6- بذر الأرض - من أخطر أنواع الثعابين - 7- سيدة - خليط يُستعمل في البناء - 8- أرض واسعة خضراء - أحرف متشابهة - فتات النبات اليابس - 9- جرذ بالأجنبية - نحلّ العقدة - يقطين - 10- مضيق يفصل قارة آسيا عن قارة أفريقيا

عمودياً

1- مخرج لبناني راحل - 2- مدينة أوكرانية - أديم الأرض - 3- أقيم - 4- من أسماء البحر - مدينة فلسطينية - صاح التيس - 5- شجر كثيف ملتفّ - عائلة أمراء من التركمان المماليك اشتهر منهم الأمير يوسف - 6- حرف نصب - كيميائي بالأجنبية - 7- عاصمة جزر القمر - 8- إسترخاء وفتور - يحسم في المسألة - مأوى الدجاج - 9- من أسماء البحر - فتح فاه - من الحيوانات - 10- بلدة لبنانية في قضاء صور

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- كوستاريكا - 2- كازانوفا - 3- يا - جلمود - 4- زمزم - أبانا - 5- وا - حجل - كنت - 6- نُلنُل - لا - نو - 7- أهلي - 8- ينقيه - بويك - 9- تمولّ - برطل - 10- يوسف الصدّيق

عمودياً

1- كويزون سيتي - 2- أمال - نمو - 3- سُك - ناقوس - 4- تاج محل - يلفّ - 5- ازل - أه - 6- رام الله - بل - 7- ينوب - البرص - 8- كوداك - يوطدّ - 9- أف - ن ن ن - يلي - 10- اتاتورك

sudoku 4795

3		7		6			4	
2			9		7		5	
6			8				3	
		9		7		3		
4		8				6		1
		5		1		2		
	1				2			8
	7		6		3			9
	4			5		7		3

حلول الشبكة السابقة

4	5	3	8	1	6	7	9	2
7	6	2	5	9	3	8	1	4
9	8	1	7	2	4	3	6	5
1	4	8	3	5	7	9	2	6
2	3	6	9	4	8	1	5	7
5	9	7	1	6	2	4	8	3
6	1	4	2	3	9	5	7	8
3	7	5	6	8	1	2	4	9
8	2	9	4	7	5	6	3	1

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 92

كلمة السر من 6 حروف: حدة الشباب ونشاطه

استبداد - المستهل - الشباب - أول - باكورة - بارع - حدة - رفق - زهو - شراسة - شديد - شرخ - عنف - غطرسة - فخ - قسوة - لوم - معاملة - مرتجى - ميعة - نضارة - وجه

ب	ا	ل	م	س	ت	ه	ل	ل	ن
ة	ا	ة	س	ر	ط	غ	و	ض	ع
س	ل	ك	ز	ه	و	ا	ا	ع	ب
ا	و	خ	و	ن	ة	ر	خ	ر	ا
ر	م	ق	ر	ر	ة	د	ف	ا	ب
ش	ف	و	ة	ش	ة	ف	ح	ب	ش
ر	ج	و	ش	و	م	ي	ع	ة	ل
ه	س	د	ة	ل	م	ا	ع	م	ا
ق	ي	ا	س	ت	ب	د	ا	د	ا
د	ن	ف	ن	ع	م	ر	ت	ج	ى

حلول الشبكة السابقة: الجراد

عملية حسابية 92

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

	−		٪	4	=	16
+	■	+	■	X	■	
	X		٪		=	10
٪	■	٪	■	−	■	
10	X		−		=	69
=	■	=	■	=		
9		8		21		

حلول الشبكة السابقة

36	٪	12	X	23	=	69
+	■	+	■	−	■	
32	−	5	٪	3	=	9
٪	■	X	■	٪	■	
4	X	5	X	4	=	80
=	■	=	■	=		
17		85		5		

شبكة العنكبوت 92

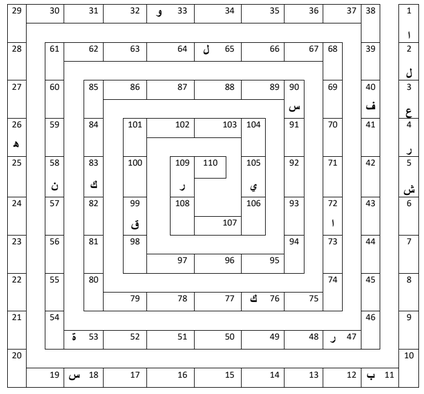

حل شبكة العنكبوت السابقة

كولورادو - دوغلاس ماك ارثر - ثريا - ابن طفيل - لوائح الشطب - طبرق - قرنة شهوان - انجو ريحان - نجوى كرم - رمسيس نجيب - باريس هيلتون - ناسا - سامي كلارك - كيبيك - فرنكو - كوكب الشرق - رقيب - بشار الاسد

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4795

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

إعلامية أردنية. رئيسة تحرير مجلة فوربس الشرق الأوسط

1+8+2+1+7+3 = مُبعد عن عرشه ■ 5+6+9+11 = عملة آسيوية ■ 7+8+10+4 = رتبة عسكرية

حل الشبكة الماضية: **اندريه مالرو**

فنون مشهدية

«فينوس» ذات الفراء عادت إلى بيروت في ضيافة جاك مارون

ريتا حايك وبديع أبو شقرا في لعبة المازوخية والمسرح والحياة

أدهم الدمشقي

بعد عقدٍ على أوّل عروضها (2015)، يُقدّم جاك مارون رؤيةً مُعدّلة لـ «فينوس ذات الفراء»، مُعزّزة بأداءِ مُتمكن من بديع أبو شقرا وريتا حايك، مُستوحياً مسرحيّته من نص ديفيد آيفز (2010) الذي اقتبسه بدوره من رواية لمازوخ (1870)، التي أعطت مصطلح «المازوخية».

بين الكوميديا والميلودراما

يُعدُّ هذا العرض مزيجاً بحجمٍ بين الكوميديا والميلودراما، ويتميّزُ بإيقاعٍ سرديٍّ مُتقَن (تعريب: لينا خوري وغبريال يمين)، وتتجلّى فيه ديناميكيةُ القوّة بين فاندا (ريتا حايك) وبديع أبو شقرا، الذي يؤدي دور الكاتب توماس (وقد عُدّل اسمه إلى بديع في الاقتباس). يُبرز الطوق الذي ترتديه فاندا رمزاً بصرياً للعلاقة المتأرجحة بين السيطرة والخضوع. يتضمّنُ نصُّ آيفز حكايةَ كاتبٍ مسرحيّ يُدعى توماس، يتولى إخراجَ عمل لمازوخ، ويبحثُ عن ممثلةٍ لتجسيد دور فاندا. وبعدَ بحثٍ مُضنٍ عن ممثلةٍ تستحقّ الدور، تَظهرُ له في إحدى الليالي الماطرة امرأةٌ تُدعى فاندا تمتلكُ ذكاءً فطرياً وتعقيداً لافتاً، لتفرضَ سيطرتها على الكاتب. هكذا، يتبادلان الأدوار، ويصبح خاضعاً لها. يُضيفُ هذا التّجاذب المغناطيسي ميولَ الكاتب المازوشيّة ولذّته بها، ويصلُ إلى ذروته باستحضاره شخصيةَ ديونيسوس المنتقم.

وفي عالمِ موازٍ للعمل، تتصاعدُ حواراتٌ مُعمّقة حول مفاهيم الحب والمازوخية، والإيحاءات الحسّية الإيروسية، وتشابكات علاقاتِ الهيمنةِ والخضوع، والتساؤلات حول صورةِ المرأة التي تكمنُ خلفَ كلّ هذه التعقيدات. يشهد العرضُ تحوّلاً محورياً في العلاقةِ بين الشخصيتين، وتداخل عوالم متعددة: فهو مسرحية داخل مسرحية.

بديع وريتا... خلطة متفجّرة

نجح أبو شقرا في تجسيد شخصيّة الكاتب المخرج بكل ما تحمله من تناقضاتٍ داخلية، بدءاً من شعوره باليأس وصولاً إلى إنكاره لرغباتِه الخفية، أما ريتا حايك فقدّمت في بداية العرض، الجانب الأوّل من شخصية «فاندا» المرأة السّوقيّة البلهاء، لتكشفَ لاحقاً عن طبيعتها الفينوسية.

وفي هذا المقام، بدا أنّ المعالجةَ لشخصيّة فاندا البلهاء اتّسمت بسطحيّةٍ واضحة، إذ تمّ تنميطُها ضمن الصورة المُبتذلة للفتاة السوقيّة المألوفة في عدد من الاستكشات التلفزيونية الخفيفة أو مسرح الفودفيل. وقد تجلّى هذا الاستسهال في جوانبَ عدة، بدءاً من المشية ولغة الجسد، مروراً بمضغ العلكة ونفخ البالونات بشكل لافت، وصولاً إلى اللكنة القروية واستخدام عباراتٍ ذات إيحاءاتٍ جنسيّة مباشرة. هذه العناصر مجتمعة لم تُقدّم مقاربةً جديدةً للشّخصية، بل حصرتها في قالبٍ كاريكاتوري سطحيّ. وقد انعكسَ هذا التباينُ في دراسةِ الشخصيّة وتصويرها على أداءِ ريتا حايك، فاوقعها في دائرة الأداء النمطي المُكرّر، في حين أظهرت الشخصيةُ الثانية لفاندا، عمقاً نفسياً وفرادة على صعيد المسرح العربي. وفي هذا السّياق، يبرزُ خطٌّ فاصلٌ دقيقٌ بين التّعرّي المُبتذل، والتّعرّي ذي الهدفِ الفنّيّ الذي يغوصُ في مقارباتٍ سيكولوجية. وتتأكّدُ هنا مسؤوليةُ مضاعفةٌ على عاتقِ المُقتبس والمُعرّب، وتستلزمُ وعياً عميقاً بالثّقافتين: المصدر والمُستقبل، وهو ما ينعكس بدوره على إدارة أداء الممثل وتوجيهه. على أيّ حال، أظهرتْ ريتا حايك براعةً في التنقّلِ الرشيقِ بين الشخصيّتين، وتجلّت قدراتُها الفنيّة في التماهي مع أبعادِ الشخصيةِ الثانية، ما اكسبها حضوراً أسرَ. وبالمثل، أظهرَ بديع أبو شقرا اقتداراً في تجسيدِ شخصيّةِ الكاتبِ المُعقدة، حيث بدت ثنائيتُه كامنة تعتمدُ على ازدواجيةٍ في الخطاب وإنكارِ الرغباتِ الجنسية والميول الخفية. ويكمُن التحدي في هذا الدور تحديداً، ما دفعَ عدداً من الممثلين الذين سبقَ لهم تاديته، كما صرّحوا في مقابلاتٍ تلفزيونية، إلى الإفصاح عن مدى صعوبتِه وما أحدثَه لديهم من شعورٍ بالإرهاق النفسي. فشخصيةُ بديع (الكاتب) تكمن في إقناعِ فاندا بضعفِ قدراتِه التمثيلية، ولكنْ، عند الخوض في تفاصيل المسرحية، تنكشفُ حقيقتُه تدريجياً مع تصاعد الأحداث، فضلاً عن رسائل فاندا المُبطّنة والمُستفزّة.

عن الضحية والجلّاد

في مسرحية «فينوس»، يمّحي البَرزخُ، أي الخطُّ الفاصلُ بين الواقع الدرامي وحياة الكاتب والمخرج: بينما يحاول التنصُّل، تستنبطُ شخصية «فاندا» أفكاره الدفينة. تدفعُه إلى الاعتراف التدريجي، بأنّ اختيارَ نصِّ لمازوخ نفسه، يعود لعام 1870 ويتناول شاباً يجدُ لذة في الألم، وهو ما أفضى إلى مصطلح «المازوخية»، يبدو مقصوداً. رغبتُه الظاهرة في إذلال المرأة تعكس في العمق اشتياقَه لإهانةِ الصورة النمطية التي يحملُها عن المرأة، ويسعى إلى إحيائها عبر تقمّصه لدور الضحية. في المقابل، لا تنتقل المرأة إلى موقع السلطة بشكل طبيعي، بل تُدفعُ إليه، كأنّ فعلها الظاهرَ في المسرحية ليس سوى ردّ فعلٍ مُتأخّر على تاريخٍ من الإهانات، وسعي إلى استعادة الكرامة عبر معاقبةِ الرجل. لكنّ هذا العقاب يحملُ في طيّاتِه مُعاقبةً للذات أيضاً، كتلبيسه ملابس نسائية ووضع طوقِ كلبٍ حول عُنقه، في إشارةٍ إلى إهانةٍ أنوثتها عبر هذا الفعل.

وببراعةٍ سردية، ينسج آيفز مشهداً واحداً تتداخل فيه حوارات شخصيّتي كوشيمسكي وفاندا (من قصة مازوخ) مع حوارات الكاتب المسرحي وفاندا المُمثلة، التي تُضفي بذكائها الشعبي طابعاً خاصاً على تفاصيل الدور وحياة كلّ من مازوخ وتوماس (أي بديع) في مسرحية جاك مارون، ما يُعقد عمليةَ الفصلِ بين الواقعِ والعالمِ الدراميّ.

سينوغرافيا حفلات الزفاف

أما من حيث السينوغرافيا، فقد انزلقَ تصميمُ (حسن صادق) للديكور نحو جماليةٍ ركيكة، وزخرفاتٍ تزيينية بحتة، مُظهراً مشهديةً أقربَ إلى زخارفِ حفلاتِ الزفاف، ما أضفى على الفضاءِ المسرحيّ طابعاً سطحياً وشعبياً مع إيحاءٍ بالاستسهال في المعالجةِ الفنية. فالزّخارف المصطنعة لم تنجح في تجسيدِ طبيعة الجدران المُتصدعة، بينما بدَا العمود المُزخرف، المُتمركزُ في قاعدته، والمتشظّي في زاويته، كأنه يُحدث انزياحاً بصرياً يجعلُ المسرحَ يميل نحو اليمين. كما إن منطقَ الدخول إلى ما يُفترضُ أنّه مكانُ إجراءِ تجارب الأداء بدا غير مقنعٍ؛ فالبابُ المُتصدّر واجهة المسرح يوحي بفخامةِ قصرٍ أو مدخلِ قاعةِ أفراح، وتضفي عليه الإضاءة الخلفيّة المبالغ فيها طابعاً مَجّانيّاً فارغاً من أي عمقٍ دلالي أو إيحائي. إضافةً إلى ذلك، يطرحُ النّص أنّ الكاستينغ يتمُّ في بيتٍ قديمٍ أو مهجور، وهو ما يتناقضُ مع الثريّات الفاخرة، ما يخلقُ شعوراً بالتنافرِ وعدمِ الانسجام في الفضاء البصري العام. في الختام، يُمكنُ القولُ: إنّ عودةَ مسرحيّةِ «فينوس» إلى «المونو» تُمثلُ تجربةً تستحقّ المشاهدةَ لما تطرحُه من تساؤلاتٍ شائكةٍ حول الحبّ والسيطرة والخضوع، وحقيقة الصورة النمطية للمرأة. وبينَ براعة الأداءِ التمثيليّ، وتحدّيات التصور البصريّ، يظلُّ العملُ دعوةً إلى التأمّلِ في تلك المناطق الرماديّة التي تتداخلُ فيها رغباتُنا الظاهرة بدوافعِنا الخفيّة، تاركاً للجمهور مهمة فكّ شفرة هذا التجاذبِ المُغناطيسيّ الذي يجمعُ بين شخصيّتي الكاتب وفاندا. إنّ الرؤيةَ الإبداعيةَ التي قدّمها المُخرجُ جاك مارون لهذا العمل، حتى مع بعض التّحفُّظات على الجانب البصريّ، تُبرزُ قدرته اللافتة على قيادةِ هذا النّصّ المُتشعّب ببراعة، وتقديمه في قالبٍ مسرحيٍّ عصريّ مُحكم، ما يجعلُ هذه العودة إضافةً مهمّة وجريئة للمشهد المسرحيّ الحالي في بيروت.

«فينوس»: مسرح «المونو» (الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/759317

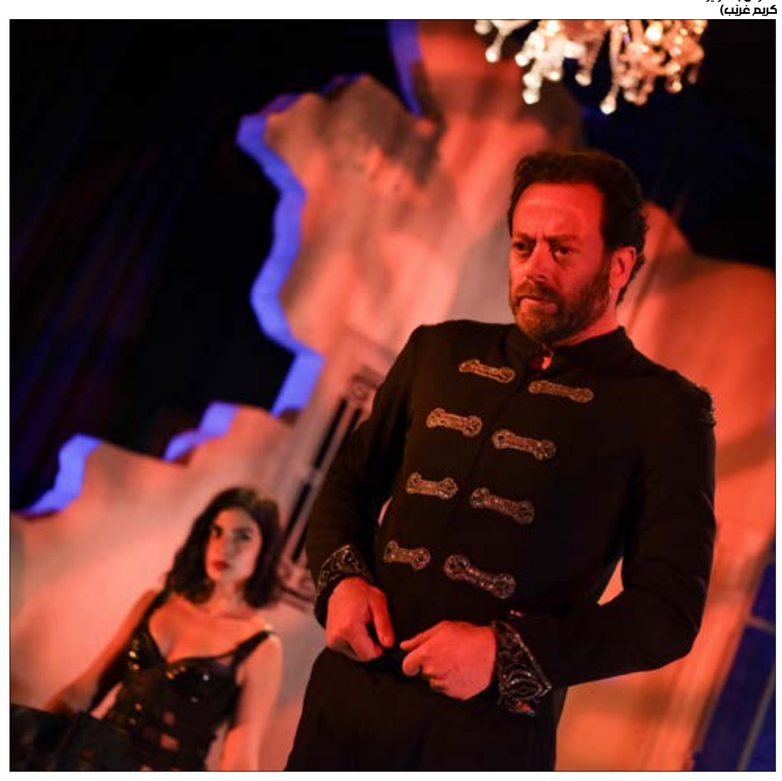

بديع أبو شقرا وريتا حايك في العرض (تصوير كريم غزيني)

ما وراء الصورة

عن فضل شاكر «المظلوم» وتقنية استدرار العاطفة!

زكية الديراني

فتح السعوديون ملفّ فضل شاكر مجدداً، بعدما خمدت نيرانه في الإعلام لمدة طويلة، إلى درجة أنّ حكايا المغني «التائب» لم تعد تلفت الوسط الفني، بل إنّ جمهوره يكتفي فقط بسماع أرشيفه الغنائي. تأتي هذه المبادرة السعودية في محاولة للفصل بين «صاحب الإحساس» الذي حظي فنّه وصوته بشعبية كبيرة، وبين صورة «الإرهابي» التي التصقت في أذهان الناس منذ معارك عبرا (جنوب لبنان) الشهيرة.

فقد بدأ تطبيق «شاهد» المنضوي تحت شبكة mbc أخيراً عرض مسلسل «يا غايب» (إنتاج شركة 2Pure لصاحبها اللبناني رودولف جبر/ إخراج فاطمة رشا شحادة) الذي يتألف من تسع حلقات، عُرض خمس منها حتى اليوم. ويجمع باقة من الممثلين اللبنانيين والعرب من بينهم ستيفاني عطاالله وطلال الجردي والأردني عماد المحتسب.

سُمّيت كل حلقة من المسلسل، على اسم أغنية لشاكر، امتداداً لتسمية المسلسل نفسه باسم «يا غايب» التي تعتبر من أشهر أغنيات شاكر. صوّر «يا غايب» في تركيا، تحوّفاً من عرقلة السلطات اللبنانية له بسبب الدعاوى القضائية التي يواجهها شاكر، وقدّم المشروع بأسلوب يجمع بين الدراما والسرد الواقعي، ليسير في خطين دراميين متوازيين: الأول تمثيلي عبر الصحافية مايا (ستيفاني عطاالله) التي تبحث عن براءة شاكر من أحداث عبرا (2013) التي أدّت إلى استشهاد عدد من عناصر الجيش اللبناني. أما الخط الثاني، فهو «فلاش بال» يعود إلى طفولة شاكر ومراهقته، ثم يطلّ المغني شخصياً من مخيم عين الحلوة (صيدا ، جنوب لبنان) ببدلة أنيقة وعيون دامعة، ليعلّق على كل حدث في حياته.

> يسعى إلى الحصول على عفو خاص بوساطة بين رئيس الجمهورية جوزيف عون وقطر

طفولة معذّبة

يتوقف المسلسل مطوّلاً عند طفولة شاكر المعذبة في الميتم (رغم أنه ليس يتيماً). ثم يعرّج على مراهقته المريرة التي تنقّل فيها بين عدد من المهن. ولا ينسى أن يكشف لنا عن فضل الرومانسي الذي حارب العالم من أجل زواجه من حبيبته نادا، قبل أن يعزز موهبته بالغناء ويحترف الفنّ في الأعراس ولاحقاً في المهرجانات.

إذاً في العناوين العريضة، لا يحمل «يا غايب» أي تفاصيل جديدة حول حياة شاكر، بل يلعب على وتر الأحاسيس واستدرار العاطف تجاه الفنّان التائب، آكان عبر أغانيه الرومانسية أو تصويره بصفته مظلوماً ومسكيناً. يصنّف العمل ضمن المشاريع الترويجية لعودة شاكر، كأنّنا به بمنزلة رسالة إلى القضاء اللبناني، رداً على التهم الصادرة بحق فضل عبد الرحمن شمندر شاكر (اسمه الحقيقي).

نهاية بائسة

يطلّ شاكر في «يا غايب» بصورة الإنسان المظلوم، قائلاً إنّ محاربة الناس له في الوسط الفني وحتى السياسي، كانت سبباً في نهايته غايب» قد تحرّك قضيته مجدداً في المحاكم، أو يغفل القضاء عنها.

بشار الأسد حاضر

أعادنا مسلسل «يا غايب» إلى بداية تصريحات شاكر السياسية، مستعيداً خطابه الشهير خلال إحيائه حفلة ضمن مهرجان «موازين» المغربي عام 2012. يومها توجّه إلى الرئيس السوري السابق بشار الأسد قائلاً له «الله يدمّر بشار الأسد... الله ياخد بشار الأسد». ثم خرج المغني في الوثائقي، مبرراً: «كنت أعيش صراعاً داخلياً بسبب الظروف السياسية التي مرّت بها الدول العربية إبان «الثورة السورية»». وخلال مهرجان «موازين» عام 2012، «فار» دمي. كانت الشتائم التي تعرّض لها شاكر في مخيم عين الحلوة. ثم يطرح شاكر سؤالاً على جمهوره: «إلى متى سابقى في المخيم؟» سؤال بدا أشبه بدعوة إلى فتح صفحة جديدة وتنظيف سجله العدلي.

هكذا، يحاول «يا غايب» محو صورة «الإرهابي» التي التصقت بذاكرة الجمهور اللبناني والعربي عبر الفيديو الشهير الذي أطلّ فيه قبيل معركة عبرا، قائلاً «فطيستين رؤحنالكن...» على حد تعبيره آنذاك. يتولّى المسلسل محو تلك الصورة في أذهان الجمهور، تمهيداً ربّما لتنظيف سجّله العدلي. وقد فتح شاكر قلبه لمشروع درامي لقاء مبلغ مالي مقبول، وتمّت حياكة المشاهد بناء على شروطه. ولم يُعرف عما إذا كانت المعلومات في مسلسل «يا غايب» قد تحرّك قضيته مجدداً في المحاكم، أو يغفل القضاء عنها.

بشار الأسد حاضر

أعادنا مسلسل «يا غايب» إلى بداية تصريحات شاكر السياسية، مستعيداً خطابه الشهير خلال إحيائه حفلة ضمن مهرجان «موازين» المغربي عام 2012. يومها توجّه إلى الرئيس السوري السابق بشار الأسد قائلاً له «الله يدمّر بشار الأسد... الله ياخد بشار الأسد». ثم خرج المغني في الوثائقي، مبرراً: «كنت أعيش صراعاً داخلياً بسبب الظروف السياسية التي مرّت بها الدول العربية إبان «الثورة السورية»». وخلال مهرجان «موازين» عام 2012، «فار» دمي. كانت الشتائم

في مقابل مدحه لنفسه ومواقفه الإنسانية مع السوريين، تجاهل أهالي الشهداء في الجيش اللبناني

بسبب المشاهد التي تابعتها على الشاشات من عنفٍ وظلم بحق الشعب السوري». هذا التصريح دفع نجوم سوريا الموالين لنظام الرئيس السوري الحالي أحمد الشرع إلى توجيه تحية إلى صاحب أغنية «بياع القلوب»، على رأسهم نقيب الفنانين السوريين مازن الناطور الذي شكر المغني بسبب وقوفه إلى جانب الشعب السوري.

لكن في مقابل مدحه لنفسه ومواقفه الإنسانية مع السوريين، تجاهل أهالي الشهداء في الجيش اللبناني الذين سقطوا في معركة عبرا. ركز على تبرير نفسه فقط، قائلاً «على مدار 11 عاماً، أحارب من الأوساط الإعلامية والسياسية وحتى المقرّبين مني. تصريحاتي آنذاك لم تكن نابعة من موقف سياسي بل إنساني فقط. لكنّني فُهمت خطأ. لا أندم على مواقفي. أنا في حياتي لم أقتل أحداً، ولم أحمل السلاح إلا دفاعاً عن نفسي بسبب غياب القضاء والسلطة في لبنان». في المقابل، لم ينسَ «يا غايب» أن يركّز على الجانب الديني للمغني الذي أدى مناسك الحج. حتى أنه في بداياته الفنية، طلب أمنية من ربه «بأن يحبّب عبده به».

في هذا السياق، تلفت المعلومات لنا إلى أنّ مسلسل «يا غايب» لن يقدم أو يؤخر في مجريات قضية شاكر والحكم الغيابي بالسجن الذي صدر بحقّه عام 2018. وتلفت المصادر إلى أنّ تلك الأحكام لم تسقط عن شاكر بعد، بل تسقط فقط بمرور الزمن (أكثر من 15 عاماً) أو عبر عفو عام أو عبر تسليم نفسه للقضاء. وتشير المعلومات إلى أنّ شاكر ربما يسعى حالياً عبر «يا غايب» إلى الحصول على عفو خاص بوساطة بين رئيس الجمهورية جوزيف عون وقطر.

مرآة الغرب

كيف تحوّلت «نيويورك تايمز» إلى شركة ألعاب؟

> لعبة كلمات أنقذت الصحيفة الأميركية من الانهيار. إليكم القصة الكاملة عن لعبة فتحت باب التحوّل الرقمي الأكبر في تاريخ الصحافة الحديثة

علي عواد

في زمن تتهاوى فيه كبريات المؤسسات الإعلامية تحت ضربات الأزمات المالية والتحولات الرقمية، اختارت «نيويورك تايمز» مساراً غير مألوف للبقاء. لا مبالغة في القول إنّ الصحيفة الأشهر في العالم لم تنجُ من الإفلاس بفضل تقاريرها السياسية أو تحقيقاتها الاستقصائية، لكن بفضل قسم الألعاب. هذه الجملة التي بدت قبل سنوات دعابة، صارت اليوم واقعاً: «نيويورك تايمز» شركة ألعاب تملك صحيفة جانبية.

تبدأ الحكاية في تشرين الأول (أكتوبر) 2021، عندما نشر المبرمج البريطاني جوش واردل لعبة كلمات بسيطة سمّاها Wordle، في إشارة إلى اسمه. في البداية، لم يتجاوز عدد مستخدمي اللعبة 90 شخصاً. ولكن في أسابيع قليلة، تحوّلت إلى ظاهرة، مع بلوغ عدد اللاعبين اليوميين أكثر من مليوني مستخدم بحلول بداية عام 2022. وحين قررت «نيويورك تايمز» شراء اللعبة مقابل مبلغ يُعد منخفضاً (بضعة ملايين)، لم يفهم كثيرون مغزى هذه الصفقة. لكن ما بدا مخاطرة في حينه، تبيّن لاحقاً أنه أحد أذكى استثمارات المؤسسة.

في الوقت الذي كانت فيه المؤسسات الإعلامية الأخرى تُسرّح موظفيها، وتُقلّص ميزانياتها، كانت «نيويورك تايمز» تحقق أرباحاً قياسية. في الربع الأول من عام 2024، ارتفعت أرباحها الصافية من 22 إلى 40 مليون دولار. ورغم تراجع عائدات الإعلانات، ارتفعت الإيرادات الكلية بقرابة 33 مليون دولار. وما تغيّر في بنية المؤسسة لم يكن شراء لعبة واحدة، بل هو فعلياً إستراتيجية جديدة متكاملة: التحوّل من صحيفة إلى منصة خدمات رقمية متعددة، تتضمن الأخبار، والرياضة، والطهو، والتكنولوجيا، والألعاب.

التقرير المالي الأخير أظهر أنّ عدد المشتركين في خدمات «غير الأخبار» مثل الرياضة والطبخ والألعاب ومراجعة المنتجات، تجاوز للمرة الأولى عدد مشتركي الأخبار». وبلغ عدد مشتركي «نيويورك تايمز» أكثر من 11 مليون مشترك، بينهم أكثر من خمسة ملايين مشترك في خدمات متعددة. نمو أتى من تنويع المنتجات لا من توسّع في التغطية الصحافية. تحت هذا النموذج الجديد، صارت الصحيفة العريقة تُباع على أنها حزمة خدمات ترفيهية وثقافية، لا منصة للأخبار فقط. وتحولت Wordle من لعبة إلى أداة جذب رئيسية لإيقاء المشتركين، خصوصاً مع إطلاق ميزات جديدة تسمح للمستخدمين بمشاركة نتائجهم والتنافس مع الأصدقاء والمشاهير على حد سواء. وعبر هذه التفاعلية، بنت «نيويورك تايمز» مجتمعاً من «مدمني العاب الألغاز»، يتجدّد تفاعلهم يومياً، ويعزّز ارتباطهم بالمنصة. في هذا السياق، يمكن اعتبار النموذج الذي اعتمدته الصحيفة نوعاً من «التمويل الشعبي غير المباشر» للصحافة. فالربح الناتج من الاشتراكات في الألعاب والطبخ والتقييمات، هو ما يموّل تحقيقات السياسة العالمية والتقارير المعمّقة. أو كما عبّر أحد المتابعين بسخرية لطيفة: «لقد انتقلنا من نموذج الإعلام المموّل بالإعلانات إلى الإعلام المموّل بالسودوكو».

صورة منشأة عبر الذكاء الاصطناعي

المفارقة أنّ هذا النموذج، الذي قد يبدو أقل «نبلاً» من الصحافة الحرة، ربما يكون أكثر استدامةً. فالإعلانات كانت تخضع لمزاج السوق وتقلّبات الخوارزميات. أما اللاعب الذي يعود يومياً لحلّ لغز الكلمات، فهو أكثر ولاءً من قارئ عابر لعنوان مثير.

ثم، فعلاً، هل لا يزال هناك «قرّاء» بالمعنى التقليدي القديم؟ من يجلسون خلف الشاشات اليوم يُطلق عليهم اسم «مستخدمين». في لحظة، يدخلون موقع صحيفة، وفي اللحظة التالية يؤدّون مهمات عملهم، أو يستمعون إلى الموسيقى، أو يتنقّلون بين منصّات التواصل. المعرفة صارت متاحة بأشكال لم يكن ممكناً تخيّلها في السابق. لكن فكرة «نيويورك تايمز» تتجاوز ذلك. مع صعود شركات التكنولوجيا وتمركز البيانات بيد حفنة من الشركات المعروفة بـ«الخمسة الكبار» (آبل، أمازون، مايكروسوفت، غوغل، وميتا)، تغيّر المشهد تماماً. هذه الشركات أصبحت حرّاس بوابة الإنترنت، وتتحكّم بالشبكة بدرجة كبيرة. عندما قررت «ميتا» قبل عامين تقليص نسبة ظهور روابط الأخبار بنسبة 50 في المئة لمصلحة محتوى الفيديو، في محاولة لمنافسة تيك توك، تراجع انتشار المحتوى الصحافي بشكل كبير، ما أثّر مباشرة في عائدات الإعلانات للصحف. في هذا السياق، يصبح تحوّل «نيويورك تايمز» إلى منصة بحد ذاتها خطوة إستراتيجية منحتها هامشاً أوسع للتحرّر من هيمنة شركات التكنولوجيا، واستعادة جزء من السيطرة على علاقة المحتوى بالجمهور.

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الجمعة 25 نيسان 2025 العدد 5479

نبض المدينة

موسيقى وشعر وورشات عمل وجلسات «علاجية»

الـ AI يدخل حديقة «غودو»!

أمسيات شعريّة وموسيقيّة، ومناقشات، وندوات، وورشات عمل، تُقدَّم في الدورة الخامسة من «مهرجان عنبر وحديقة غودو للثقافة والفنون». انطلق البرنامج أمس في منزل الفنّان اللبناني أدهم الدمشقي، الذي بدأ بتنظيم هذا المهرجان سنويّاً، بشكل عفوي، بعد انفجار الرابع من آب (أغسطس) 2020، في محاولة لعلاج اضطراب ما بعد الصدمة الذي أصابه وكلبه غودو.

في الوقت الحالي، يحاول الدمشقي عبر مهرجانه السنوي، أن يُعيد إحياء فكرة الصالونات الأدبيّة في بيروت «التي كانت توفّر مساحة للتفاعل بين المثقفين والفنانين والجمهور». كما يحاول التنويع في فعاليّات المهرجان حتّى يغطّي أكبر عدد من الأنشطة الثقافيّة.

انطلق البرنامج مع ندوة توعوية حول السرطان، قدمتها الطبيبة ربال بو مجاهد تحت عنوان «آليات الدفاع الذاتية والمناعة الطبيعية».

لا يقتصر مهرجان هذا العام، على هذه الندوة التوعوية وحدها، إذ كالعادة، يبرز عبر البرمجة، اهتمام الدمشقي بشؤون الصحّة النفسية. ويُنظّم يوم 9 أيّار (مايو) محاضرة تفاعلية بعنوان «أثناء العاصفة: فنُّ التّوازن النّفسيّ في ظلّ الأزمات» تُقدمها الأكاديمية خلود الدمشقي.

إعادة إحياء فكرة الصالونات الادبية في بيروت

وفي 16 أيّار، يُقدّم المهرجان حواراً مفتوحاً مع المحللة النفسية ثروت دليقان. أمّا في 6 حزيران (يونيو)، فيستضيف المهرجان، الاختصاصية في الطب الشمولي والطب التكميلي وعلم المنعكسات، الأكاديمية ندى نجيب الدبس، لتقدّم محاضرة حول «علم المنعكسات» (Reflexology).

في ما يخص الأنشطة الفنيّة والأدبية، يُقدّم المهرجان اليوم، أمسية طربية يحييها ملحم خلف. ويوم 2 أيّار (مايو)، سيكون الجمهور على موعد مع أمسية شعرية يحييها الشاعر قزحيا ساسين. أمّا يوم 30 أيّار، فيُقدّم المهرجان فرصة للجمهور، لمناقشة الروائية فاتن المر، التي ستُقدّم بدورها بعض القراءات الأدبية.

ويوم 23 أيّار، يستضيف المهرجان، السينمائية موريال أبو الروس، في حوار مفتوح، تحت عنوان «السينما والخلق بالحدس».

اللافت هذا العام، هي مجموعة ورشات عمل يُقدمها المهرجان، على رأسها ورشة حول تقنيات استخدام الذكاء الاصطناعي، تُقام في الأول من حزيران، وتؤكّد على اهتمام المهرجان بمواكبة التطوّر الذي يحدث سريعاً في عصرنا الحالي. وفي يوم 17 أيّار، يُقدّم الدمشقي، ورشة في الكتابة الإبداعية، بينما تُقدّم المثلة ميراي بانوسيان ورشة في التمثيل، يومَي 7 و8 حزيران. أمّا يوم الأحد 11 أيّار، فيدعو المهرجان جمهوره، إلى قضاء يوم فنّي مفتوح للرسم والعزف والمطالعة، وغيرها من الأنشطة الفنية في «حديقة غودو».

توفّر النسخة الخامسة من مهرجان «عنبر وحديقة غودو»، فسحة للتساؤل والمناقشة والتوعية والتعلّم ومساحة ثقافيّة في مدينة تتوالى عليها المصائب.

مهرجان «عنبر وحديقة غودو»: حتّى 8 حزيران (يونيو) - «عنبر» (منزل الفنّان أدهم الدمشقي، الجعيتاوي . الأشرفية). للاستعلام: 70/604353

المفكرة

«خيارات المقاومة» على طاولة «لافندر»

■ في ظلّ الخروقات الصهيونية المستمرة في لبنان، تُطرح الأسئلة والنقاشات، حول خيارات المقاومة لمواجهة بداحة العدو الصهيوني الذي ما انفك يخرق اتفاق وقف إطلاق النار. وضمن أنشطة مكتبة «لافندر» المتنوّعة، تستضيف المكتبة اليوم، ندوة بعنوان «خيارات المقاومة في المرحلة الحالية»، يقدّمها الباحث في الإعلام السياسي الأكاديمي علي أحمد (الصورة).

ندوة «خيارات المقاومة في المرحلة الحالية»: اليوم – الساعة الخامسة عصراً – مكتبة «لافندر» (دير قانون النهر، جنوب لبنان). للاستعلام: 70/780042

«هلا صور»: تحيّة إلى غزّة

■ برعاية نائب رئيس «المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى» الشيخ علي الخطيب، تنظم جمعية «هلا صور» الثقافية الاجتماعية، النسخة العاشرة من معرضها السنوي للكتاب العربي في صور (جنوب لبنان)، تحت عنوان «من جنوب لبنان تحية إلى غزّة - وحدة الدم والمصير». تحتضن الجامعة الإسلامية المعرض، ويُفتتح غداً، باحتفال يقدّمه رئيس «الحركة الثقافية في لبنان» الشاعر بسام برّون، ويستمر حتّى 3 أيّار (مايو) المقبل.

حفل افتتاح معرض «هلا صور السنوي للكتاب»: غداً - الساعة الخامسة عصراً – الجامعة الإسلامية – صور (جنوب لبنان).

كريستينا كيروز: لولا الجاز

■ ضمن فعاليات «الأسبوع العالمي لموسيقى الجاز»، يستضيف «عشتار جاز بار» في مدينة جبيل اليوم، الفنّانة كريستينا كيروز (الصورة)، التي ستحيي أشهر مقطوعات الجاز العالمية، إضافة إلى الجاز الممزوج مع الموسيقى الشرقية، وموسيقى البلوز، كما ستجود بباقة من أغانيها الخاصّة.

يرافق كيروز، الموسيقيان: آلان مندلق (بيانو)، وحنّا يزبك (إيقاع).

حفلة جاز مع كريستينا كيروز: اليوم – الساعة التاسعة مساءً - «عشتار جاز بار» (جبيل، كسروان). للاستعلام: 81/212678

عرب لطفي: صيدا البداية والنهاية

■ ضمن فعاليات مهرجان «أيام صيدا السينمائية» الذي يُقام في مسرح «إشبيلية»، يُعرض اليوم الشريط الوثائقي «البوابة الفوقا» (1991)، للمخرجة اللبنانية – المصرية عرب لطفي (الصورة). يدور الوثائقي في مدينة صيدا مسقط رأس لطفي، التي تنسج تاريخ المدينة البحرية، عبر قصص أهلها، وتحاول إعادة بناء ذكرياتها الخاصة عن المكان، عبر عرض روايات عن نفسها، وعن شقيقتها مهى، وعمها وأصدقائها، في محاولة لفهم الآثار المدمرة للاجتياح الصهيوني عام 1982.

عرض فيلم «البوابة الفوقا»: اليوم – الساعة السابعة مساءً – مسرح «إشبيلية» (صيدا، جنوب لبنان). للاستعلام: 03/190497

على بالي

أسعد أبو خليك

منذ وقْف النار، والالتزام الصارم من قِبل حزب الله بالاتّفاقيّة، نستطيع أن نستخلص ما يلي من حُكم حصريّة السلاح:

1) تسليح الجيش لا يتغيّر، ويبقى في إطار ما تسمح إسرائيل به لأميركا كي تمدّ به الجيش لأغراض مهامّ الشرطة.

2) مسألة تسليم سلاح الحزب للجيش لم تعد مطروحة. لم تكن خطّة جديّة. الخطّة التي ارتضتها أميركا للجيش هي تسلّم الجيش سلاحَ الحزب ثم تدميره بالكامل حتى لا يكون بمتناول الجيش للدفاع عن لبنان. أي إنّ شعار حصريّة السلاح هو ليس أكثر مِن جعْل إسرائيل الحَكَم في ما يمكن أو لا يمكن للجيش أن يقتنيه من أسلحة دفاعيّة بدائيّة (الهجوميّة ممنوعة منذ السبعينيّات). 3) وزير الدفاع الحالي أضاف عنصراً إضافيّاً في الاستراتيجيّة الدفاعيّة البديلة عن المقاومة: أنّ «برستيج» الجيش (أي هيبته) تكفي لردْع إسرائيل؛ لأنّ عدوّنا سريع التأثّر بوهج الهيبة. لم يكن لأيّ زعيم عربي منذ صلاح الدين الهيبة التي كانت لعبد الناصر، ولم تمنع هيبتُه إسرائيل من العدوان على مصرَ غيرَ مرّة.

4) التعامل مع احتياجات الجيش على أنّها معيشيّة فقط؛ ولهذا أشرف جوزيف عون خلال تولّيه قيادة الجيش على طلب هِبات ماليّة لتحسين معيشة العناصر، وهذا مشكور طبعاً في ظلّ انهيار العملة المحليّة. وعون وقّع اتفاقيّة مع الحكومة الألمانيّة لإنشاء أفران (للخبز والمناقيش والمعجّنات على أنواعها) لسدّ الحاجات الغذائيّة. وفي هذا الخصوص، تُبدي حكومات الناتو المتحالفة مع إسرائيل استعداداً لتلبية احتياجات الجيش غير العسكريّة (المناقيش والمعجّنات) كبديل عن صواريخ المقاومة التي طالما ردعت العدو.

5) كانت الفترة بين 2000 و2023 الحقبة الوحيدة في تاريخ لبنان المعاصر (منذ 1948) التي كان فيها لبنان يتمتّع بسيادة حقيقيّة إزاء إسرائيل. (طبعاً، كان هناك دول أخرى خرقت سيادة لبنان مثل أميركا في حِقَب متعدّدة والنظام السوري في سنوات سيطرته الفظّة).

6) زمن حصريّة السلاح ما زال كما كان قبل الحرب الأهليّة: يحقّ لإسرائيل فيه قتْل أيّ لبناني وفلسطيني على أرضه، ويحقّ لها أيضاً شنّ كلّ أنواع العدوان.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com